



عمالها يهجرونها ومخاطرها تفوق أرباحها

انتهى العصر الذهبي للأنفاق!

حياة وسوق
نادر القصير

لم تعد أنفاق رفح تجذب المستثمرين الباحثين عن

الثراء السريع كما كانت، بعد ان شهدت أسعار السلع المهربة انخفاضا كبيرا، بفعل تراجع في الطلب، وارتفاع حاد في العرض وحالة من التشبع غير المسبوق لأسواق غزة بالبضائع المهربة.

ويقدر مهربون ان عائد العمل في التهريب انخفض مؤخرا من 200 % إلى 5 % من قيمة البضائع.

وتوقفت عمليات الحفر منذ شهرين بفعل القصف والانهيارات، واغلقت الكثير من الأنفاق الجاهزة وعرضها مالكوها للبيع دون أن تجد من يشتريها، فيما زادت نسبة الخلافات بين الشركاء واستقر الحال في العديد منها على تأجيرها لسداد نفقاتها. ويقول حسني الشاعر وهو أحد مالكي الأنفاق ان عصرها الذهبي انتهى وانها صارت عبئا على أصحابها، ويضيف: «أقل من 10 % من أنفاق رفح تعمل حاليا. ومعظمها اقتصر عملها على تهريب الأسمنت والحديد ومواد البناء، لتلبية احتياجات السوق التي لا تزال متعطشة لهذه السلع خاصة بعد حركة البناء المتزايدة التي يشهدها القطاع».

أنفاق للبيع والايجار

وأشار الشاعر إلى أن معظم مالكي الأنفاق الذين لم يجدوا سبيلا لبيعها أو تأجيرها يلجأون لتهريب كميات كبيرة من مواد البناء بصورة يومية في محاولة لتغطية أجور العمال والمصاريف التشغيلية الأخرى، بعد ان يقسم صافي الربح بين مالك النفق وشريكه المصري. وأضاف ان صافي الربح اليومي لا يتجاوز بضع مئات من الشواقل، ورغم ذلك يفضل الكثير من مالكيها أن تعمل حتى لو بالإيجار حتى يحافظوا على بقائها نتيجة التغيرات الطبيعية والانهيارات التي تحتاج إلى متابعة يومية وإصلاحات سريعة والكثير من التكاليف. من جانبه، يقول أبو وسام انه أجر نفقا يملكه لانخفاض الارباح لدرجة لا تكفي فيها حتى للتصليحات المطلوبة، وتخصص أبو وسام هو تهريب الأدوات الكهربائية، ويقول انه لا يستطيع تغيير نشاطه لأنه متخصص بهذا المجال ويخشى على ما جمعه من مال من الضياع كما حدث مع غيره ممن عملوا بسلع مغايرة لتلك التي قضا سنوات في العمل فيها، وتوقفوا عندما تكدست الأسواق بها وخسروا ما جمعه من أموال في فترة وجيزة. ويتأجير النفق، يقول أبو وسام انه يضمن التصليحات على حساب المستأجر، ويتقاضى ربحا بسيطا، ويحافظ على بقاء نفقه إلى أن يجد حلولا أخرى، مؤكدا أن الأنفاق التي تقوم بتهريب الوقود ومعظمها لا يزال يعمل لم تسلم من الوضع الراهن.

أرباح ضئيلة ومخاطر كبيرة

وأوضح أبو وسام أن قرار الحكومة المقالة رفع قيمة الضريبة على الوقود المهرب بأربعين أغورة إضافية قلص كثيرا من

الراهن وتناقص العائدات المادية التي كان يتلقاها الشريك المصري أدى إلى شيوع ظاهرة الاحتيال. ويروي قصصا عن عدد من مالكي الأنفاق والتجار الذين كانوا ضحايا لوسطاء مصريين استدرجهم وحصلوا على أموال منهم بعد وعود بإرسال بضائع إلى القطاع، إلا أن الوسيط يغلق هاتفه النقال ولا يظهر له أثر بعد تلقي المال، مشيرا إلى أن الكثيرين من مالكي الأنفاق تعرضوا لخسائر فادحة نتيجة لذلك.

خفض أجره العاملين

تراجع عمل الأنفاق وضعف نسبة الأرباح انعكس على أجور العاملين. ويقول الشاب زاهر عمر من سكان جباليا وهو احد العاملين في نفق قرب حي السلام: «العديد من مالكي الأنفاق خفضوا أجره العمال بعد

تراجع العائدات التي يدرها النفق، في حين اضطر آخرون لتسريح العمال وإغلاق الأنفاق»، مشيرا إلى ان أجرة المواصلات والطعام تصل إلى أكثر من نصف ما يتقاضاه يوميا وان تخفيض الأجرة صاحبه زيادة في ساعات العمل بحيث يضطر مالك النفق لتهريب بضائع بصورة أكبر ليتمكن من تحقيق الربح، ومعظمها بضائع ثقيلة الوزن كالاسمنت وحديد البناء وألواح الرخام والجرانيت وكل ذلك يزيد من أعباء العامل في النفق، مينا أن العديد من عمال الأنفاق هجروها ولم يعودوا يعملون بها لأنها أصبحت غير مغرية ومخاطرها تفوق نسبة العائدات المالية منها.

غياب الخبرة التجارية

من ناحيته عزا أبو رامي سرور وهو أحد التجار الذين يتعاملون بالبضائع

المهربة الوضع المتدني الذي وصلت له الأنفاق لثلاثة أسباب أولها غياب الوعي وقلة الخبرة التجارية، حيث ان التنافس بين المهربين أغرق الأسواق بكميات هائلة من مختلف أنواع السلع والبضائع دون دراسة مسبقة لحجم السوق ومدى استيعابها، ما تسبب في زيادة كبيرة في البضائع المعروضة على حساب الطلب وهذا تسبب في انخفاض الأسعار وتكدس البضائع وتجميد دورة المال لديهم. أما السبب الثاني فهو كثرة الأنفاق ودخول عشرات الراغبين في الاستثمار في تلك المهنة ما تسبب في حالة من الكساد. وآخر الأسباب وأهمها دخول أصناف جديدة من السلع من خلال المعابر التجارية الرسمية خاصة الأخشاب والمواد الغذائية التي كانت الأنفاق تكثر من تهريبها.

بدك سيارة وما معك سيولة
كيش شيكات زبائنك
مع يجبو



PEUGEOT
MOTION & EMOTION

PEUGEOT CLUB Find Peugeot Palestine On



المعرض: البيرة، شارع القدس، هاتف: 02 240 8039

AUTOzone

إيرادات الهيئات المحلية لا تكاد تكفي نفقاتها التشغيلية رغم تعدد الرسوم والضرائب

حياة وسوق
ملكي سليمان

الضرائب والرسوم التي تجبها الهيئات المحلية من السكان بموجب قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 من أهم مصادرها المالية، لا سيما ان المادة الثالثة من القانون تعتبر هذه الهيئات المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها. وبموجب هذه النصوص فان الضرائب والرسوم المذكورة تقسم الى عدة أقسام منها المباشرة وغير المباشرة بحيث تتقاسم الهيئات المحلية بعضا من الضرائب والرسوم مع وزارة المالية او المؤسسات الأخرى وفق القانون، على ان تصرف الإيرادات المذكورة على المصاريف التشغيلية للهيئات والمشاريع التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، باستثناء ضريبة المعارف التي ينص القانون على ان تنفق جميعها على بناء المدارس وإعادة تأهيلها وصيانتها.

رغم ذلك، لا تقوم بعض الهيئات المحلية التي ينطبق عليها القانون بجباية بعض الرسوم والضرائب التي اعطاها القانون الحق في جبايتها لاعتبارات عدة. غير ان ارتفاع حجم النفقات التشغيلية للبلديات يشكل عائقا امام تنفيذ مشاريع بنى تحتية من هذه الإيرادات، وبالتالي تحاول الاعتماد على مساعدات وزارة المالية او صندوق تطوير واقرض البلديات او المؤسسات والدول المانحة. ويتحمل المواطن جزءا كبيرا من هذه الرسوم والضرائب التي تجبها الهيئات المحلية لتنفقها على تطوير المرافق والخدمات غير ان المواطن لا يلمس ذلك في كثير من الهيئات المحلية.

30 مليون شيقل لا تكفي

ويقول رئيس قسم المحاسبة في بلدية البيرة زياد الطويل في لقاء مع (حياة وسوق): «ان إجمالي إيرادات البلدية من الضرائب والرسوم تصل الى 30 مليون شيقل سنويا تذهب في مجملها على النفقات التشغيلية وبعض المشاريع الخاصة بالبلدية»، مشيرا الى ان ضريبة المعارف التي تجبها البلدية من السكان تخصص جميعها في إعادة تأهيل وترميم المدارس، مضيفا ان مجمل ما يدفعه المواطن من ضرائب ورسوم دورية وغير دورية تبلغ 70-80 دينار اردنيا.

ويضيف الطويل: «الضرائب نوعان ضرائب مباشرة وغير مباشرة، منها ضريبة الاملاك التي تحصل البلدية على نسبة 45 % من قيمتها، واخرى ضريبة المهن. وتحصل البلدية على عائدات ضرائب النقل على الطرق ومخالفات السير ويتم تحديد حجم تلك الضرائب وفق اعتبارات عديدة اهمها عدد سكان الهيئة المحلية وتبلغ 1,200,000 شيقل سنويا». وأشار الى ان البلدية تحصل على 90 % من ضريبة الاملاك و10 % تذهب الى وزارة المالية.

انواع الضرائب والرسوم

واشار الطويل الى الضرائب المباشرة مثل رسوم النفايات التي تبلغ 32 ديناراً عن كل وحدة سكنية سنويا و40-360 ديناراً سنويا من المرافق التجارية والصناعية، ورسوم الحرف والصناعات وتتراوح من 24-144 ديناراً اردنيا، وضريبة المعارف المخصصة لصيانة وتأهيل المدارس الحكومية في المدينة وعددها 14 مدرسة. وقال: «يتم تحديد قيمة الضريبة حسب مساحة المسكن بمعنى ان البلدية تجبي 42 ديناراً اردنيا سنويا عن كل 100 متر مربع. وتبلغ قيمة إيرادات البلدية السنوية من تلك الضريبة 800,000 دينار اردني»، مشيرا الى ان هذا المبلغ كاف لتوفير الصيانة لتلك المدارس.

وفيما يتعلق برخص البناء، اشار الطويل الى انه يتم تحديد قيمة الرسوم حسب طبيعة البناء (تجاري او سكن او صناعي) وتتقاضى البلدية عن كل متر مربع من 3,5 دينار الى 48 ديناراً اردنيا. اما رسوم الصرف الصحي فيقول انها «نوعان الاول شبك المجاري وتدفع مرة واحدة مع رخصة البناء وتأخذ 3 دنائير عن كل متر مربع بالإضافة الى 30 قرشا عن كل متر في الارض الخالية بلا بناء اما النوع الثاني فهو صيانة المجاري وهي رسوم دورية تجبي مع فاتورة الماء ونحصل على 1,80 شيقل عن كل متر ماء مكعب يستهلكه المشترك وتحصل البلدية على 90 % من قيمة المبلغ والباقي يذهب لمصلحة المياه»، مشيرا الى ان البلدية تنفق اموالا طائلة على محطة تنقية المياه وبالتالي فان ما تقوم بجبايته من المواطنين لا يكفي للنفقات التشغيلية للمحطة ودفع رواتب العاملين فيها. وازاف الطويل ان البلدية تتقاضى ايضا رسوما

من تجار الخضار في سوق البلدية بمعدل نصف شيقل عن كل صندوق في حين تحصل على 7 % من قيمة البضاعة التي يبيعها المزارعون في حصة البيرة، بالإضافة الى رسوم المحاكم التي تفرضها محكمة البلدية على مخالفتي البناء والتعديت على الحق العام وغير ذلك، وتلك الرسوم والغرامات يحددها القاضي التي تبدأ من 50 ديناراً ولا تزيد على 500 دينار في حالات نادرة.

الرسوم غير الدورية

وتابع الطويل قائلا: «هناك رسوم غير دورية تفرضها البلدية على السكان والمحلات التجارية وغيرها ومنها فتح شوارع وبناء جدران استنادية بحيث يدفع صاحب المسكن من الجهة اليمنى للشارع نسبة 25 % من الكلفة في حين يدفع من يسكن في الجهة اليسرى من الشارع 25 % اخرى وتلتزم البلدية بدفع 50 % من قيمة التكلفة الاجمالية للمشروع»، مشيرا الى وجود رسوم لاملاك البلدية التي تؤجرها للمواطنين لكافة الاعمال والاشغال التجارية والصناعية والمسكن، واخيرا هناك رسوم لمخالفات العمارات التي لا تتوفر فيها مواقف سيارات وفق القانون وحسب النظام في مناطق سكن أ وب وتبلغ قيمة المخالفات من 1000 - 4000 دينار اردني بالإضافة الى رسوم المكتبة العامة التي هي رمزية للطلبة والباحثين ولا تتجاوز 15 شيقلا. وفي المجموع، يدفع المواطن رسوما وضرائب سنويا عن كل 120 مترا مربعا تتراوح من 70-85 ديناراً.

وخلص الطويل الى القول: «الاعمال والاعباء الملقاة على البلدية تجعلها تعطي الاولويات للمشاريع التي يحتاجها المواطن على الرغم من الإيرادات المالية من الضرائب والرسوم التي تحصل عليها البلدية الا انها غير كافية لاقامة مشاريع حيوية، وبالتالي فان البلدية تلجأ الى صندوق تطوير البلديات ووزارة المالية والمؤسسات المانحة من اجل الحصول على تمويل لهذه المشاريع».

بلدية مستحدثة وضرائب محدودة

على الجانب الآخر من الصورة، يقول خالد بدر محاسب بلدية بيت لقيا في محافظة رام الله والبيرة ان البلدية مستحدثة منذ عام 1997، مشيرا الى ان إيرادات البلدية من الرسوم والضرائب لم تتجاوز العام الماضي 2010 الـ 1,562,000 مليون شيقل جاءت على النحو التالي: الحرف والصناعات 5600 شيقل، رسوم البناء 45,000 شيقل، تصديق الشهادات 5200 شيقل، اشتراكات المياه 22,400 شيقل، رسوم النفايات 22,700 شيقل، رسوم الانارة 153,000 شيقل، رسوم المحروقات والنقل على الطرق 100,000 شيقل».

وأشار بدر إلى ان البلدية لا تجبي ضريبة معارف لعدم وجود طابو في اراضي البلدة حتى الآن، ما



زياد الطويل رئيس قسم المحاسبة في بلدية البيرة

يصعب تخمين قيمة الاراضي ومساحتها.

رسوم رخص البناء

من جانبه، يقول ايمن دراج ويعمل مساحا في مكتب الارض للهندسة والاعمار برام الله: «تختلف الرسوم والضرائب على رخص البناء في القرية عن المدينة. ففي القرية يدفع مقدم طلب الحصول على رخصة بناء 3,5 دينار عن كل متر مربع، وجزء من هذا المبلغ يذهب لنقابة المهندسين المسؤولة عن ترخيص مكاتب الهندسة، والمبلغ المتبقي يعود لاتعاب المهندس والمكتب الهندسي. ويدفع رسوم آثار 15 ديناراً عن كل دونم ارض، بالإضافة الى مبلغ من المال للمجلس القروي مقابل الختم ويحدد كل مجلس قروي قيمة المبلغ، الذي لا يتجاوز عادة 100 شيقل، على ان يشكل هذا المبلغ ايرادا ماديا لموازنة المجلس القروي. وتحصل مديرية الحكم المحلي على دينارين عن كل متر مربع»، مشيرا الى ان الامر في المدينة يختلف لا سيما ان البلديات مصنفة الى مناطق (أ) و (ب)، اما المبنى المكون من عدة طوابق فيتوجب على مقدم الطلب دفع 12,5 ديناراً رسوم فتح ملف المعلومات بالإضافة الى 180 شيقلا مقابل مخطط للموقع ناهيك عن رسوم الاشراف الهندسي».

دوائر الرقابة تشرف وتدقق

بدوره، يقول نائب مدير مديرية الحكم المحلي بمحافظة رام الله والبيرة نظام العمري: «البلديات المستحدثة قادرة على تخمين قيمة الاراضي وضريبة الاملاك، ولكن عندما لا يوجد فيها طابو تكون غير قادرة على تخمين الاراضي»، مشيرا الى ان دوائر الموازنات في المديرية لا تصادق على أي ميزانية لهيئة محلية تعاني من عجز مالي، بالإضافة الى ان دوائر الرقابة على الهيئات تقوم بالتدقيق والمتابعة مع الهيئات التي تعاني من العجز المالي في موازنتها على اعتبار ان هذه الموازنات تكون تقديرية للمستقبل. مضيفا ان ما يحدد حصة كل هيئة محلية من عائدات الضريبة على المحروقات والنقل على الطرق ومخالفات السير عدة عوامل ومنها عدد السكان ومساحة الهيئة، مشيرا الى انه يتم موازنة المصروفات والإيرادات للهيئات المحلية قبل اقرارها ولا يتم اقرار اي موازنة تعاني من العجز المالي.



مشهد من مبنى بلدية البيرة

رئيس مجلس ادارة اتحاد شركات أنظمة المعلومات «بيتا»

قاسم يدعو لنهج حكومي يقوم على شراء الخدمة بدلا من التوظيف

وزارة المالية غير ملتزمة بالدفع وديون الشركات بالملايين
السوق المحلية محدودة ونخطط لاقتحام الخليج

حسن قاسم

مع تكنولوجيا المعلومات بحاجة الى تطوير الادوات لأن ما ينطبق على شركات تكنولوجيا المعلومات من ناحية أهداف القروض والضمانات لا ينطبق على القطاعات الاخرى.

وفي نفس الوقت المغامرة أعلى مع تكنولوجيا المعلومات لكن الربح والعائد على هذا الاستثمار أعلى، فالآلية التي نتمناها في هذا السياق هي أن يكون هناك شركات بدلا من قروض. وهناك تحد آخر أمام الاتحاد بشكل خاص وقطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل عام في كيفية زيادة الاستثمار الفلسطيني والعربي والخارجي بشكل عام في هذا القطاع، فهو بحاجة للاستثمار بشكل خاص في هذا القطاع.

والتحدي الأخير هو الشراكة مع الجامعات الفلسطينية التي هي المصدر الاساس لتخريج الكفاءات العاملة في هذا القطاع، وقمنا بالاتصال بالعديد من الجامعات للأعداد لمؤتمر يسبقه ورش عمل للخروج بورقة سياسات على المتطلبات الاساسية للخريج العامل في تكنولوجيا المعلومات، على أساس أن يكون هناك جزء من المسؤولية الاجتماعية للاتحاد بشكل خاص والشركات العاملة في هذا المجال في القطاع التعليمي هي مساعدة هذا القطاع بحيث يكون الطالب الخريج الفلسطيني مؤهلا منذ البداية لاخذ وظيفة مناسبة في هذا القطاع.

بالارقام، هل زاد عدد شركات تكنولوجيا المعلومات او قل في السنة او السنتين الاخيرتين؟ هل تلاحظون تحولات على بنية تلك الشركات او طبيعتها؟ مثلا، مزيد من الشركات الصغيرة؟ مزيد من العقود بالباطن؟ مزيد من التركيز على البرمجيات؟ على تطبيقات الهواتف النقالة؟

نحن بصدد وضع أرقام دقيقة وأنا حريص على عدم الترويج لارقام غير دقيقة في القطاع، وسيكون لنا لقاء آخر لمعرفة الحجم الحقيقي للقطاع وواقعه، نتيجة اطلاقنا بأن هناك رؤية جديدة لدفع هذا القطاع الى الامام، لا سيما ان الارقام يجري تسويقها وبالتالي علينا تحري الدقة والمسؤولية عند تداول الارقام، خصوصا ان تأثير هذا التداول سيكون على كل القطاع. وقد زاد عدد الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات للعديد من الاسباب، وباعتقادي أن الشعب الفلسطيني هو شعب مبادر وبالتالي يأخذ المخاطرة بالحسبان، وهناك العديد من الخريجين الذين وصل بهم الامر الى الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي فان هناك زيادة تخصصية خاصة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات واصبح هناك العديد من الشركات التي بدأت تخصص في مجالات حماية الانظمة، والامن والحماية، والبرمجيات والقضايا الصحية، والانترنت وبرمجيات الموبايل وهذا مؤشر ايجابي.

بعد مرور عام على مؤتمر الاستثمار الثاني في بيت لحم، وتخصيص احدي جلساته المحورية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فما هي الانعكاسات الفعلية على القطاع؟

بداية هناك رؤيتان للفوائد: الاولى الفوائد المباشرة بتوقيع اتفاقيات وهذا شأن داخلي بالشركات ليس لدي اطلاق عن حجم فائدة الشركات المباشرة عبر توقيع اتفاقيات، لكن النظرة الموجودة في الاتحاد الان ألا تكون قضية لفت النظر للاستثمار في هذا القطاع من خلال مؤتمر الاستثمار بشكل منفرد، انما يوجد هناك اكسبوتك لهذا العام والذي سيكون فيه تخصيص لهذا المحور بشكل كامل بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار ووزارة الاقتصاد لدعوة العديد من المستثمرين الفلسطينيين والعرب والأجانب، وبالتالي تخصيص جزء من مؤتمر «اكسبوتك 2011» للاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي وجدنا أنه يجب أن يكون هناك تخصصية في قضية تشجيع الاستثمار، وأخذنا على عاتقنا أن نقوم بالاتصال مع جهات عديدة في الداخل والخارج للفت الانتباه لهذا الامر، وكاتحاد نأخذ على عاتقنا

محاولة للضغط عليها لدفع المستحقات من أجل التمكن من التوريد، لجأت للشراء من دكاكين صغيرة عادة لا تشتري من وكيل فلسطيني وانما من الوكيل الاسرائيلي بشراء عدد محدد من الأجهزة وتقوم بالتوريد، وبالتالي باتت الخسارة مضاعفة في عدم أخذ المستحقات وفي اللجوء للشركات الاسرائيلية لشراء أجهزة من خلال شركات صغيرة، ولم يكن هناك تحفظ في التعامل مع هذه أو تلك الشركة الصغيرة.

ويبلغ حجم مستحقات قطاع تكنولوجيا المعلومات المباشرة من 7 - 8 ملايين دولار وغير الردييات من الضرائب وغيرها وقد يصل الرقم الى 10 ملايين دولار.

ما مدى التزام البنك الاسلامي للتنمية والحكومة بعودتهما في تمويل مشاريع قطاع تكنولوجيا المعلومات الريادية؟

ابتداء فاننا على تواصل دائم مع د. جواد ناجي ممثل فلسطين لدى البنك الاسلامي للتنمية بالذات وجهده في دعم كافة القطاعات مشكور، وبالنسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات فنحن في طور اعداد دراسة بين الاتحاد والصناديق العربية والاسلامية لدراسة كيف يتم اشراك القطاع الخاص بشكل عام ليس بهدف احضار دعم دراسات أو معارض انما لاستثمارات عن طريق ضمانات لقروض بشكل معين من خلال أحد هذه البنوك العربية أو الاسلامية من اجل اعطاء فرصة استثمارية لشركاتنا العاملة في التعامل مع البنوك المحلية.

القضية التي يتم تدارسها هي كيف يتم وضع آلية لضمان قروض من البنوك المحلية لشركاتنا من خلال استخدام الصناديق العربية والاسلامية، وهذا الشيء لم يتم في السابق، لان قضية دعم القطاع الخاص بشكل مباشر من خلال الصناديق العربية والاسلامية حتى الان تتم بلورتها بمعنى لم تبلور بشكل كاف، وكان هناك تعاون وتقبل كبير من د. جواد ناجي لهذه الفكرة ونحن بصدد ايجاد آلية مناسبة سيبحثها مع الصناديق من اجل ان تكون على أرض الواقع، ولكن متى؟ لا أعرف.

وقد تم الحديث مع بعض البنوك التي أشار بعضها الى انها على استعداد لتخصيص 20 مليون دولار في حال وجود ضمانات ولو جزئية لهذه القروض.

هل نجحت تجربة حاضنات الاعمال؟ لماذا؟

لا أستطيع القول انها فشلت، لكن مقياس النجاح مختلف من شخص لآخر، نجحت في انها وجدت على أرض الواقع ومن حيث انه كان اهتمام دائم من مجالس الادارة المتلاحقة والقطاع بشكل عام بتطوير هذه الحاضنة. فهل هذا وصل ليعطي الثمار؟ لا أعتقد ذلك، فنحن في الحاضنة في تعاقب مجالس الادارة من بداية الحاضنة حتى الان يوجد جهد حثيث لتوفير رأس المال من اجل احتضان الافكار.

في السنتين السابقتين وحتى الآن بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها والامكانية بدت واردة لرأس المال الاساسي الذي يمكن استخدامه في هذا المجال، والان نحن بصدد تقييم التجربة من قبل القطاع وكل المهتمين بشكل عام بالحاضنة مع مجلس الادارة في تواصل لتقييم وضع الحاضنة وصورة لتطورها وأين نذهب بها في فترة لا تتجاوز شهرا.

ما هي ابرز المعوقات التي تواجه شركات تكنولوجيا المعلومات؟

هي تحديات كثيرة أولها فتح السوق الاقليمية والعالمية أمام الشركات الفلسطينية، السوق الفلسطينية صغيرة ومحدودة، عدد الخريجين فيها يفوق قدرة الشركات على استيعاب ولو نسبة بسيطة منهم في حال اعتمدت على السوق المحلية.

التحدي الاول هو قدرة هذه الشركات على اختراق الأسواق الخارجية، ونحن في الاتحاد من أهم أولوياتنا فتح الاسواق الخارجية أمام شركاتنا، فعلى سبيل المثال عندنا في الشهر القادم مشاركة في معرض جاينتس دبي لعرض منتجات شركاتنا، ويتزامن ذلك مع القيام برحلة ترويجية بشكل منسق مع العديد من الشركات في أميركا بمشاركة 10 شركات فلسطينية، لاهداب في زيارة ترويجية لقدرات هذه الشركات ومنتجاتها الى الدول الاوروبية في بداية العام القادم.

ونحاول الان ايجاد شركة أو مؤسسة لدراسة سوق الخليج بشكل معمق لفتح هذه السوق بأية طريق ووسيلة أمام شركاتنا، فالتحدي الاول هو فتح الاسواق.

والتحدي الثاني هو الاستثمار فالنظام المصرفي الحالي بآليته في التعامل

انتقد رئيس مجلس ادارة اتحاد شركات أنظمة المعلومات «بيتا» حسن قاسم النهج الحكومي في انتاج البرمجيات للأغراض الحكومية القائم على التوظيف، مطالباً الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص واتباع نهج شراء الخدمة بدلا من انتاجها.

وكشف قاسم عن أن ديون شركات أنظمة المعلومات على السلطة تبلغ حوالي 10 ملايين دولار. وقال: «لا يوجد التزام ولو جزئيا من وزارة المالية بدفع مستحقات بداول زمنية متفق عليها، رغم ان هناك تعاوننا من وزارة المالية في هذا الموضوع من حين الى آخر».

واعتبر قسم محدودية السوق الفلسطينية وانغلاق الأسواق العربية والدولية أهم التحديات التي تواجه شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، كاشفا عن جهود لـ«اقتحام» أسواق الخليج العربي، والتشبيك مع العرب والفلسطينيين المغتربين للتعامل معهم كسفراء لقطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني في البلدان التي يقيمون فيها.

وطالب القطاع المصرفي بتطوير ادواته وباجراءات أكثر يسرا تراعي خصوصية شركات المعلوماتية في تعامله معها، وطالب بنهج يقوم على الشراكة بدلا من القروض المصرفية.

ما الذي يريده بيتا من قانون المعاملات الالكترونية؟

تشجيع التعامل الالكتروني في البلد. والانتقال من السياسات الورقية الى الالكترونية، وهذا يشجع استخدام التكنولوجيا، ويزيد من حجم الاستثمار فيها، ويمنح خريجيننا فرص عمل جديدة. والانتقال لهذا النظام يسهل حياة المواطن. كما انه يسهل التواصل مع العالم الخارجي.

في نفس السياق، ما زالت تقنيات تكنولوجيا المعلومات غائبة عن الحياة اليومية للفلسطينيين (التعليم، البيع والشراء والتسوق، المعاملات الحكومية.. الخ).. لماذا؟ وما هي ملامح خارطة الطريق لخلق مجتمع معلومات حقيقي في فلسطين؟

الحقيقة كان هناك انجازات عديدة للحكومة في الفترة الاخيرة، في مجالات كثيرة بما فيها تكنولوجيا المعلومات. ولكن الوضع الفلسطيني تحديا في تطوير نظم الحكومة يرتبط بمشاريع خارجية ولم يكن هناك توجه واضح لدى الحكومة الفلسطينية باللجوء الى شراء الخدمة وليس عمل الخدمة. وذلك ناتج عن شعور لدى الكثير من العاملين في المجال الحكومي «اصحاب القرار» بالحاجة للتوظيف... والشعور أنه اذا كان عنده جيش من الموظفين فهو يسيطر على المعلومة وعلى تطويرها، وهذا أثبت عدم جدواه في كل العالم لانه لا يمكن الاحتفاظ بالانسان المميز في هذا المجال في سلم رواتب حكومي رغم وجود العديد من الموظفين الحكوميين المميزين الذين ما زالوا يعملون في داخل الحكومة في هذا المجال، ولكن أعتقد أن هذه نتيجة الاغلاق التي تعيشها البلد وعدم الانفتاح الحقيقي على العالم، لكن في حال انفتاح هذه السوق بشكل أكبر لا يمكن ابقاء هذا العدد من الناس داخل الحكومة، وبالتالي هذه الانظمة لن تكون قابلة للتطور، فمحدودية هذا الاستخدام جاءت من عدم اشراك القطاع الخاص بشكل فاعل في تطوير هذه الانظمة وشراء الخدمة منه بشكل مباشر.

ومن هذا المنطلق نطالب بأن تقوم الحكومة بدراسة جدية ونحن على استعداد للمساهمة فيها لوضع اسلوب جديد في التعامل في تطوير الانظمة داخل المؤسسات الحكومية بشراكة كاملة مع القطاع الخاص، وبالتالي تستثمر هذه الانظمة المطورة ليس فقط لخدمة المواطن الفلسطيني وانما لتصديرها للخارج وبالتالي يصبح عندنا فائدة مضاعفة في الاستخدام ونتيجة بيع هذه الانظمة للخارج وزيادة عدد الموظفين ما يساعد الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

الأزمة المالية للسلطة كيف أثرت على شركات تكنولوجيا المعلومات من ناحية حجم الطلب على منتجات تلك الشركات (السوق) أو غيرها من الجوانب؟ وكيف تقيمون التزام الحكومة بايفاء المستحقات المالية لشركات تكنولوجيا المعلومات (الدفع لها بدل الخدمات والعقود.. الخ)؟

الحقيقة ان الشركات الفلسطينية خاصة العاملة في هذا المجال تأثرت بشكل كبير، والوكيل الفلسطيني مضطر لدفع ثمن بضاعته ولان يوردها في فترة محدودة، ولا يوجد التزام ولو جزئيا من وزارة المالية بدفع مستحقات بداول زمنية متفق عليها، رغم ان هناك تعاوننا من وزارة المالية في هذا الموضوع من حين الى آخر.

واعتقد ان هذا أثر كثيرا على شركاتنا الفلسطينية، وأثر على الوكيل الفلسطيني بشكل محدد لان بعض المؤسسات الحكومية حينما كان هناك

التقارير الدولية وجاهزية الدولة

د. محمد نصر *



الخاص لعملية السلام أنه إذا استمر الوضع كما هو بعد استحقاق أيلول، فإنه ليس ثمة ما يمكن إنجازه في ظل ظروف الاحتلال الطويل وعدم تسوية قضايا الوضع النهائي وعدم تحقيق أي تقدم جاد فيما يخص حل الدولتين واستمرار الانقسام الفلسطيني.

لا نعرف كيف ستؤول الأمور في أعقاب التصويت على عضوية فلسطين في مجلس الأمن أو في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولكننا نتوقع أن لا تنصاع إسرائيل للإرادة الدولية حتى لو أصبحت فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، بل نتوقع - إذا تم ذلك - أن تتخذ إسرائيل خطوات عقابية، تم التهديد بها كثيراً في الآونة الأخيرة، ربما تشمل تسريع النشاطات الاستيطانية، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى، وإلغاء اتفاقيات أوسلو، وزيادة القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والسلع في الأراضي الفلسطينية، ومصادرة العائدات الضريبية المستحقة للسلطة الوطنية، وتحريض دول أخرى على تقليص المساعدات للفلسطينيين وغيرها، ما يهدد بتفاقم الأزمة المالية في الأراضي الفلسطينية وبتراجع أكبر في النمو الاقتصادي، وهو ثمن أبدي للفلسطينيون استعدادهم لدفعه مقابل حصولهم على دولة مستقلة. لا أحد يشكك في جاهزية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة الدولة، ولا أحد يشكك في قدرة القيادة الفلسطينية على إدارة مؤسسات الدولة، ولكن هذه الجاهزية لا تزال غير مكتملة، ومهددة بكثير من التحديات والمخاطر الناجمة عن العراقيل والمعوقات الإسرائيلية التي تحاول تدمير الاقتصاد وهدم مؤسساته. وقد أكد تقرير البنك الدولي على ذلك حين أشار إلى أن المحافظة على زخم الإصلاحات والمجزات التي حققتها السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات يتطلب بالضرورة إزالة القيود الإسرائيلية والسماح بالوصول إلى المصادر الطبيعية والأسواق، ما يسمح بانتعاش القطاع الخاص، ويؤدي بالتالي إلى نمو القاعدة الضريبية وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية تدريجياً.

ما هو مطلوب من السلطة الوطنية خلال ذلك هو استكمال جاهزية الدولة من خلال استمرار برامج الإصلاح المالي والإداري، وزيادة كفاءة القطاع العام، وتحفيز القطاع الخاص من خلال تحسين البيئة الاستثمارية، وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني بغية الاستغناء عن المعونات الخارجية وبغية تحقيق نمو مستدام في الأراضي الفلسطينية. التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة بعد مشاركته في مؤتمر المانحين الأخير في نيويورك تظهر أنه يدرك ذلك تماماً.

* عميد كلية التجارة والاقتصاد - جامعة بيرزيت

التقارير التي صدرت مؤخراً من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني أكدت على جاهزية السلطة الوطنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ بل إن تقرير البنك الدولي أشار إلى أن كفاءة وقدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية تفوق كثيراً مثيلاتها في عدد من دول المنطقة. وهذه ليست المرة الأولى التي تصدر فيها مثل هذه الشهادة من المؤسسات الدولية، فقد أصدرت هذه المؤسسات عدة تقارير سابقة تؤكد ذلك، كانت آخرها التقارير المقدمة إلى اجتماع الدول المانحة في بروكسل في شهر نيسان الماضي. ولكن أهمية التقارير الحالية تكمن في أنها تأتي في الوقت الذي تتقدم فيه فلسطين بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة، وأنها تأتي بعد عامين من انطلاق خطة الحكومة الفلسطينية "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، كما أنها تأتي بعد أن وصلت المفاوضات والمسيرة السياسية إلى طريق مسدود.

على الصعيد الاقتصادي، لم تحمل هذه التقارير مفاجآت كثيرة، فقد أشارت، كلها أو بعضها، إلى ما كنا قد ذكرناه سابقاً من أن النمو الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الثلاثة السابقة لم يكن مستداماً نظراً لاعتماده على الإنفاق الحكومي الممول من المساعدات الخارجية وليس نتيجة لنشاط واستثمارات القطاع الخاص الذي عرقلته المعوقات والقيود الإسرائيلية. كما أشارت هذه التقارير إلى تباطؤ ملحوظ في النمو الاقتصادي في الضفة الغربية منذ مطلع العام الحالي نتيجة التشفش المالي الذي تقوم به الحكومة، ونتيجة النقص في المساعدات الأجنبية، خصوصاً من المانحين الإقليميين، ما ترتب عليه حدوث أزمة حادة في السيولة النقدية للسلطة الوطنية انعكست في عدم قدرتها على دفع الرواتب بالكامل في بعض الشهور الماضية، إضافة إلى استمرار القيود الإسرائيلية المعيقة لحركة الأشخاص والبضائع، وتعتبر عملية السلام بعد مفاوضات عبثية استمرت سنوات طويلة.

ما الذي يعنيه هذا الحديث عن جاهزية الدولة وفي نفس الوقت عن عدم استدامة النمو الاقتصادي؟ لقد أشار البنك الدولي في مقدمة تقريره الأخير إلى العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي المستدام وبناء مؤسسات قوية، وأكد أن الأخطار السياسية والاقتصادية التي تحيق بالاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تقوض الإنجازات المؤسسية التي تحققت على مدى العامين المنصرمين، وأن استمرار الأزمة المالية لفترة طويلة يعرض للخطر المكتسبات التي تحققت بجهد كبير على صعيد بناء المؤسسات خلال السنوات الماضية، ما يعني أن الجاهزية لقيام دولة فلسطينية مستقلة يمكن أن تتآكل إذا لم يصاحب ذلك قوة اقتصادية مستدامة تعتمد على القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وجاء التقرير الذي قدمه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى اجتماع لجنة المانحين الدولية الأسبوع الماضي بعنوان "بناء الدولة الفلسطينية: إنجاز في خطر" ليعكس هذا الاستنتاج، كما يتضح من العنوان نفسه. وقد أشار التقرير إلى أن نقص معونات المانحين والقيود التجارية التي تفرضها إسرائيل، وحالة الشلل السياسية تشكل عوامل تهدد بإفساد الجهود الفلسطينية لبناء مؤسسات قوية واقتصاد يتمتع بمقومات الحياة. ويؤكد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة

النظام المصرفي بحاجة لتطوير أدواته لمراعاة خصوصية قطاع المعلوماتية

مساعدة شركائنا في الوصول للمستثمرين.

في ظل تسارع ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العشر سنوات الأخيرة، هل تعتقد ان الفلسطينيين مقبلون على مرحلة أخرى ومستوى أعلى من استثمار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.. وذلك اذا قررت اسرائيل تنفيذ تهديدها بتصعيد الوضع الأمني؟

أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات أنها لا تتأثر بالحدود، وبالتالي مهما كان هناك من محاولات للتضييق على شعبنا فإنه فلا يمكن اخفاء المعلومة لانها لا تتأثر بالحدود، والادوات المستخدمة الآن لنقل المعلومة أصبحت بسيطة، يمكن لكل طفل وليس متخصصاً تصوير أي فيلم ونشره عبر الانترنت، وأما هل سيؤثر، فإن التأثير قائم الآن فنحن من الدول حيث جاهزية شركائنا للاتصالات سواء جوال أو الوطنية منذ سنوات تطالب باستخدام الجيل الثالث ولكننا محرومون من استخدام هذه التكنولوجيا بسبب عدم اعطاء الترددات لهذه الشركات، فلا أرى الجديد أكثر مما هو قائم للتضييق على مجال تكنولوجيا المعلومات وتحديدًا في مجال الترددات.

وفي مجال آخر حتى مستوردو أجهزة على مستوى (لاب توب) فإن كل جهاز يدخل مناطق السلطة الوطنية يتم فحصه بشكل دقيق وهذا لا يحدث في أي جزء من العالم الا عندنا. فالتضييق أصلاً موجود ولا أرى أكثر من ذلك تضييقاً، ومع ذلك فنحن شعب قادر على التعامل مع هذا الواقع ويحقق إنجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات تفوق الآخرين.

ما زالت استثمارات الشركات العالمية في الأراضي الفلسطينية دون المستوى مقارنة مع حجمها في إسرائيل، هل من جديد في هذا الموضوع؟

استثمار الشركات العالمية في أي سوق من الأسواق ليس ناتجاً لجهد جهة واحدة، فلا يمكن هذا الجهد أن يلقى على عاتق القطاع الخاص وحده فيجب أن يكون هناك جهد منسق بين الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص.

صحيح أن القطاع الخاص يسعى الى الربحية، ولكن الحكومة لها أهداف أكبر تتمثل في احداث التنمية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وذلك ضمن سياسات للوزارات المعنية «الاقتصاد الوطني والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» بوضع خطة متكاملة للتواصل مع هذه الشركات العالمية وتشجيعها للعمل في فلسطين من خلال شراكات محلية، وعناصر النجاح لهذه الشراكة واضحة لانسان فلسطيني مدرب وأثبت جدارته في العمل من خلال عقود مع العديد من الشركات الأجنبية مثل سيسكو وأتش بي ومايكروسوفت وانتل، وبالتالي الجاهزية في القطاع الخاص جيدة.

والمطلوب من الوزارات المعنية وضع استراتيجية مشتركة، ونحن في الاتحاد بصدد بداية استراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات بشراكة حقيقية مع وزارة الاقتصاد الوطني والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فالخطوات موجودة ونتأمل خلال الثلاثة أشهر القادمة أن تكون الاستراتيجية واضحة لنطلق منها لتحقيق المزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع.

ما حجم القرصنة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟ وهل هناك شركات منضوية في الاتحاد تمارس أعمال القرصنة؟

اختلف معك بوجود شركات عاملة تقوم بهذا الدور، فالقضية لا تحتاج لشركة من أجل نسخ قرص مدمج، فالنسخ الآن لا يكلف شيئاً ويمكن نسخ أي شيء عبر أي جهاز عادي، وبالتالي هل هذا جهد منظم من خلال شركات؟ لا أعتقد ذلك، والسؤال هل يوجد قانون فلسطيني حازم تجاه هذا الامر؟

الآن في وزارة الاقتصاد الوطني يوجد برنامج يجري التحضير له وهو الاشتراك في قانون الملكية الفكرية عن طريق منظمة التجارة العالمية، ففي حال انضمامنا سيصبح ملزمين بتطبيق القانون، والآن هل حجم القرصنة الموجود في السوق الفلسطينية هو معيق لتطور هذا السوق؟ في بعض المجالات قد يكون الجواب: نعم، لكنه ليس العامل الأساس ولا اعتبره أحد المعوقات الأساسية في هذا المجال.

هل نحن بحاجة لتطوير قانون لهذه الحماية وبالتالي تشجيع الشركات العالمية للقدوم والاستثمار؟ نعم انه متطلب لا يمكن اغفاله. وبخصوص حجم القرصنة فلا يوجد عندي أرقام.

اكسبوتك العام الحالي، ما هو الجديد؟

اكسبوتك للعام الحالي الذي سيعقد في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني المقبل، له أربعة محاور، وضعت بناء على معرفة

بالواقع القطاعي، فهناك محور الاستثمار، وسيكون هناك لجنة دائمة داخل الاتحاد لمتابعة الاستثمار في هذا القطاع ولن تكون اللجنة مقتصرة على أعضاء الاتحاد ولا على رجال أعمال ومهتمين من الداخل الفلسطيني فقط، بل ستشمل عاملين في القطاع الاستثماري في تكنولوجيا المعلومات من خارج حدود الوطن، ونحن بصدد اللمسات الأخيرة على أسماء اللجنة، وسيتم الاعلان عنها في مؤتمر اكسبوتك حيث سيكون لها حضور بارز في المؤتمر.

والمحور الثاني للمؤتمر وهو الابداع، فنحن الان بحاجة أن نكون مختلفين عن النظم التقليدية فنحن بحاجة لتشجيع ابداعات طلبة المدارس والجامعات لكي تكون مخرجات هذا الابداع من المنتجات ذات جدوى اقتصادية وتأثير ليس في السوق المحلية وانما على السوق العالمية. فسيكون هناك محور متكامل يأتي فيه متخصصون وعاملون في هذا القطاع من الداخل لكييفية تطوير هذا الفكر في فلسطين.

والمحور الثالث هو التعليم وهو كيفية نسج الشراكة الحقيقية بين الجامعات الفلسطينية وقطاع تكنولوجيا المعلومات ومن ثم القدرة على قياس أداء الجامعات من خلال الخريجين من هذه الجامعات وملاءمتهم للسوق الفلسطينية وذلك بقدرتهم على أخذ فرصة عمل في هذا المجال وتنافس الشركات على توظيفهم، وليس منافستهم على إيجاد أي فرصة عمل، وسنضع آليات للتعاون ولقياس من هي الجامعة الافضل في هذا المجال. وبالتالي خلق التنافس بين الجامعات على أسس صحيحة ومتفق عليها.

أما المحور الرابع فحتى يتم عمل تواصل بين السوقين الفلسطينية والعالمية فإن احدي الطرق والوسائل الأهم هي التواصل مع الفلسطينيين والعرب بشكل عام خارج حدود الوطن، فسيكون هناك دعوة للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات من الفلسطينيين تحديداً والعرب بشكل عام ومن الاجانب المهتمين في هذا المجال لطرح هذا المحور في اكسبوتك، ووضع آليات للتواصل مع هذه الشخصيات لاعطاء شركائنا فرصة في معرفة المعلومة وفي المنافسة على عطاءات خارج حدود الوطن وفي الشراكات، فسيكون هناك محور للتركيز على العاملين في هذا المجال.

الى جانب ذلك سيكون هناك معرض منفصل عن المؤتمر للشركات الموجود لديها أنظمة أو أجهزها لعرضها لاعطاء المستهلك الفلسطيني فرصة للشراء والاطلاع على آخر ما توصلت اليه من منتجات تكنولوجيا المعلومات، والرسالة من ذلك أن شركائنا دائماً تسعى الى اطلاع السوق الفلسطينية على ما هو جديد.

وسيكون مؤتمر اكسبوتك هذه السنة مختلفاً عن سابقاته من حيث التوقيت حيث سيكون هناك مؤتمران الاول في بداية الاسبوع في الضفة، والاتحاد يسعى جاهداً من خلال جميع الجهات الرسمية القادرة على المساعدة في احضار شركات قطاع غزة الى الضفة الغربية لعرض منتجاتها والمشاركة الفاعلة في المؤتمر.

وبعد خمسة أيام سيكون هناك نفس المؤتمر في غزة مع مدراء الشركات والمهتمين الذين حضروا مؤتمر الضفة، وهذه عبارة عن رسالة واضحة من الاتحاد بأنه لكل الوطن وانه مهتم بكل فرد فلسطيني أن يطلع على كل ما هو جديد من خلال معالجة المحاور التي تم ذكرها في جناحي الوطن.

ونتوقع مشاركة كبيرة من الشركات بسبب تنوع الفعاليات والنشاطات، وبالتالي معظم شركات الاتحاد ستكون مشاركة في المعرض حيث نتوقع مشاركة 50 شركة بشكل مباشر والشركات الأخرى ستكون مشاركة من خلال ندوات أو ورشات العمل.

وتمت دعوة العديد من الشركات العربية والأجنبية، حيث دعيت معظم الشركات العالمية الكبرى مثل سيسكو وأي بي أم، وأتش بي، ومايكروسوفت، وأوراكل وانتل، ومعظم هذه الشركات ردت علينا بايجابية، وهناك ستكون مشاركة فاعلة من الاردن الشقيق ويجري التنسيق الآن بين اتحاد بيتا واتحاد تكنولوجيا المعلومات «انتاج» في الاردن لحصر الشركات الاردنية المشاركة لكن العدد ممتاز حيث ستشارك معظم الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وخاصة في «السوفت وير» حيث أبدت أكثر من 25 شركة اردنية رغبتها بالحضور والمشاركة.

ونحن الان بصدد التواصل مع شركات دول الخليج والتحفيز الوحيد عند هذه الشركات هي قضية التنسيق بالدخول وسنبدل جهوداً خاصة من وفدنا المشارك في معرض «جايتكس» لاقتناع هذه الشركات بالحضور، ومن المؤكد ان المؤتمر سيشهد توقيع العديد من الاتفاقيات ولكن كم عددها لا نعرف لغاية الآن.

«قلق أيلول» يستبد بالموظفين لكنهم يرون نورا في نهاية الأفق

حياة وسوق
حسنة الرنتيسي

حصول الموظف «ابو علاء» على 46 شيقلا فقط من راتبه ليستقبل بها العيد والموسم الدراسي زرع بداخله بذرة قلق يتعاطم نموها وخاصة في ظل التطورات السياسية الراهنة، والتهديدات الاسرائيلية بوقف تحويل العائدات الضريبية للسلطة، واحتمالات قطع المساعدات الدولية.

هذه التطورات أدت الى حالة من القلق في صفوف الموظفين الحكوميين بالدرجة الاولى، كونهم الضحية الاولى كما يقولون للازمات المالية. رغم ذلك، يقدم خبراء قراءة متفائلة للوضع الاقتصادي على المدى البعيد في حال نجاح مشروع استحقاق ايلول الفلسطيني.

الموظف ابراهيم عياش يقول ان ازمة الرواتب كانت لها اثار نفسية واجتماعية على الموظفين، خصوصا من لديهم التزامات على شكل قروض او شيكات واقساط مدارس، يقول عياش: «الازمة المالية وعدم دفع الرواتب لم تؤثر كثيرا على حياتي اقتصاديا الا انها اثرت علي كثيرا من الناحية النفسية، وذلك كوني احصل على دخل بديل نتيجة عملي كمراسل صحفي مع صحف خليجية، وزوجتي موظفة قطاع خاص، الا اني بكل الطرق متأثر بالازمة كون العمل الثاني غير دائم، وراتبي الاساسي هو ما اتلقاه من وظيفتي العمومية».

ويشير عياش الى الوضع السيئ الذي عاناه زملاؤه ممن يعتمدون في حياتهم على راتبهم بالوظيفة

الحكومية فقط، ويقول: «وضعهم مأساوي، يعني على الله، بتلاقي الواحد فيهم ماشي بحكي مع حالو، وكثير موظفين ما عرفوا يقومو بواجباتهم بالعيد تجاه اقاربهم ورحمهم».

من جانبها، تشير د.هديل قزاز، وهي مديرة مشروع في مؤسسة تيري، الى دراسة اجرتها على قطاع غزة ابان الحرب الاسرائيلية الاخيرة، ووقوعه تحت الحصار والاغلاق، وتقول: «تجربة غزة يمكن ان تنتقل إلى الضفة، فالياس انتشر ما بين المواطنين في ظل الوضع الاقتصادي السيئ، حيث يعاني حوالي ثلث الشباب في الأراضي الفلسطينية من البطالة، والبطالة موجودة في الضفة وغزة، رغم ان نسبتها في غزة اعلى».

وتشير قزاز إلى انه رغم اختلاف نمط الحياة في رام الله عنها في غزة، إلا انه من الملاحظ ان الشباب لجأوا للقروض، والمجتمع اصبح مرهونا للبنوك، ولذلك تداعيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، منها المشاكل الاجتماعية كالاتق والتفكك الاسري. وتضيف د. قزاز ان تدهور الحالة الاقتصادية وعدم دفع الرواتب قد يؤدي الى انتشار الفساد والمحسوبية وظهور الرشوة ما بين صفوف موظفي القطاع العام تحديدا، وانتشار الفساد سيظهر بالوظائف الدنيا تحديدا، اي الموظفين الذين يحتكون مباشرة بالمواطنين.

من جانب آخر، تشير د. قزاز الى وجود حالة من التضخم بالجهاز الوظيفي الحكومي، الا ان ذلك لا ينقص من اهمية احترام الموظف ومن

حقه في اخذ راتبه كاملا بغض النظر عن الاحداث السياسية، فالانتقاص من قيمة وحق الموظف يؤدي به الى سلوك طرق غير شرعية للحصول على دخل يعيله واسرته.

ايجابيات على المدى البعيد

ورغم القراءة التي قدمتها د. قزاز لآثار قطع الرواتب، إلا انها تستبعد احتمالية قطع المساعدات عن السلطة، فالعالم حسب قولها معني ببقاء السلطة، ومعني بأن يكون الفلسطيني قابلا للحياة، اي لا الموت جوعا ولا الحياة الكريمة، وان ما يمكن ان يحدث بعد استحقاق ايلول انه قد تأتي المساعدات بنفس الكمية -التي يمكن ان تقطع- بطرق اخرى.

د. ياسر شاهين، رئيس الدائرة الاقتصادية في جامعة فلسطين الاهلية اعتبر ان استحقاق ايلول يشكل مرحلة جديدة اهم ما فيها انتهاء اوسلو واتفاقية باريس والاتفاقيات الاخرى، فأى تغير يطرأ على الجانب السياسي يتبعه تغير مفترض في الجانب الاقتصادي.

واضاف د. شاهين انه ثبت في المرحلة السابقة وجود اشكالية لها علاقة بالضرائب والجمارك والمعايير والعلاقة مع اسرائيل، وان المواطن والسلطة تضررا من ذلك.

واشار د. شاهين الى اهمية استقرار ما بعد استحقاق ايلول، فحجم موازنة السلطة 4 مليار دولار، منها ما يقارب النصف فاتورة جمارك

ومقاصة، ماذا سيحصل بها؟ كذلك المساعدات الدولية، ماذا سيحصل بها، وكيف سينعكس هذا الامر على التجارة الداخلية والخارجية والواردات، وفاتورة المقاصة التي يلوح الجانب الاسرائيلي بوقفها.

وابدى د. شاهين تفاؤله بالمرحلة الجديدة، مبشرا الى ان الموقف الفلسطيني سيكون اقوى منه في اوسلو وباريس، فالمفاوضات وصلت لطريق مسدود، واتفاق باريس كان ظالما، وسيتم تغييره في هذه المرحلة، حيث انه وفي دول العالم تستثنى السلع الاساسية من الجمارك، اما في فلسطين فيموجب الاتفاقية تدفع عليها جمارك، لذلك سعر لتر البنزين هو الاغلى من غيره، رغم ان مستوى دخل الفرد سيئ، فاتفاقية باريس تمنع وجود نظام جمركي فلسطيني، وهذا ما سيتم تجاوزه في المرحلة الجديدة، حيث سيتبع الاستقلال السياسي استقلال اقتصاديا يلمسه المواطن.

واشار د. شاهين إلى أهمية الاقتصاد الاجتماعي، بحيث تنعكس الحالة الاقتصادية على المواطن، وأضاف: «في السابق كانت تجبى الرواتب ولا يستفيد المواطن منها، حيث تذهب فاتورة الضريبة للرواتب، وهذا لا يجوز، يجب ان تصب في خدمة المواطن حسب ما هو متعارف عليه في الدول الاخرى». كذلك تطرق لتوصية متعلقة بموضوع المعابر، وضرورة ان يكون هناك سيادة كاملة للجانب الفلسطيني عليها.

رسوم المدارس الخاصة.. دون ضوابط!

حياة وسوق
ميساء ابو غنام

تتكاثر المدارس الخاصة في بلادنا باطراد بعد ان بلغ عددها 311 مدرسة خلال العام الماضي (2010).

وعلى الرغم من ترويج الجهات المشرفة عليها بالدور التربوي الذي ستقدمه للطلاب الا ان الهدف الاساسي من ورائها هو الربح، هذا ما قالته عائشة بكير مديرة دائرة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم. وأضافت: «المدارس الخاصة في فلسطين تهدف الى الربح بالدرجة الاولى، وهذا يعني ان المستثمرين في هذه المدارس يعملون جدوى اقتصادية ما بين الواردات والنفقات وتحدد بناء على ذلك الرسوم المدرسية، وهنا لا يوجد حد ادنى او اعلى للرسوم المدرسية من قبل الوزارة، وكل مدرسة تحدد ذلك بما يتلاءم مع نفقاتها وارباحها، ودور الوزارة هو الموافقة على التراخيص بما يتلاءم مع القانون».

الأهالي لهم موقف مختلف. سونا قاعود لها ولدان مسجلان في المدارس الخاصة، وهي تقول: «تكلفة التعليم في المدارس الخاصة جنون.. والامر لا يتوقف على الرسوم فلدينا تكاليف اخرى منها الزي والمواصلات والكتب والرحلات والنشاطات وغيرها واعتقد ان لا فارق بين المدارس الحكومية والخاصة من حيث التعليم وربما تعتبر المدارس الحكومية افضل. وهنا اطالب وزارة التربية والتعليم بوضع سقف اعلى للرسوم والاشراف على هذه المدارس».

اما هناء ابو الهوى من القدس فلديها اربعة ابناء نقلتهم من المدارس الخاصة الى الحكومية مؤخرًا، وهي تقول عن ذلك: «كان ابنائي الاربعة في مدارس خاصة وكنت اعاني من العبء المادي للتكلفة العالية للمدرسة الخاصة. كنت احتاج سنويا الى 20000 شيقل كحد ادنى، وذلك غير الدفعات المتفرقة لاشياء اخرى، وعليه نقلت ابنائي الى مدارس حكومية وادفع الان 200 شيقل سنويا عن كل واحد منهم.. ولم اجد فرقا في مستوى التعليم فالمنهاج واحد». اما رشا الكسواني، وهي ام لاربعة اطفال منهم اثنان في المدارس الخاصة، فتقول: «ادفع سنويا ما يقارب الـ16000 شيقل كرسوم مدرسية، واقضي بقية يومي حتى الليل وانا ادرس ابنائي، نحن نضع ابناءنا في هذه المدارس لاعتقادنا انها الافضل من الحكومية ولكن النتيجة اسوأ، فنحن ولساعات طويلة ندرس الاولاد ولا ادري ماذا تفعل المعلمة في الصف عوضا عن المستوى السيئ لبعض المعلمات والتركيز على العلامات دون العمل على شخصية الطفل وبعضهم يستخدم الالفاظ النابية او الضرب».

ويشتكي الاهالي من عدم الرقابة على المدارس الخاصة من حيث

من الحكومة، ولدينا طلاب من جميع الطبقات ونساعد العائلات غير القادرة على الدفع»، وحول سبب اهتمام الاهل بتسجيل ابنائهم في مدرسة الفرندز على الرغم من ارتفاع الرسوم تقول ناصر: «تحمل مدرسة الفرندز مميزات خاصة مرتبطة بالمبنى الواسع وتوفر الخدمات التعليمية والتربوية من حيث بناء شخصية الطالب وتوفر الملاعب والمكتبات وغرفة الحاسوب والنشاطات اللامنهجية المدفوعة زيادة على الرسوم بعد الدوام، حيث يختار الاهل والطالب النشاط ويسجل به سواء دراما او كراتيه او دبكة او جوقة».

مدرسة أخرى حققت اقبالا كبيرا خلال السنوات السابقة هي مدرسة النجاح التي تقول مديرتها عائدة حماد: «الرسوم المدرسية لدينا ليست بالباهظة مقارنة مع المدارس الاخرى، حيث يدفع الطالب سنويا في مرحلة ما قبل المدرسة 950 دولارا، ومن الصف الاول الى الثالث 1150 دولارا، ومن الصف الرابع الى السادس 1250 دولارا، ومن الصف السابع الى التاسع 1350 دولارا، ومن العاشر الى التوجيهي 1450 دولارا، ونضيف 250 دولارا رسوم تخرج للتوجيهي».

وتعتمد مدرسة النجاح نظامين الاول عربي والاخر اميركي، وتقول حماد عن ذلك: «نحضر الطلاب منذ صغرهم على المسارين بتعليم المنهاجين، وعلى الرغم من ذلك تتراكم الديون على الاهالي واحيانا ينتهي العام الدراسي بديون تتراوح قيمتها ما بين 70-100الف دولار».

مية كفري مديرة مدرسة المستقبل في الطيرة تقول: «تأسست مدارس المستقبل في العام 1997 وهي تابعة لشركة استثمارية، ونحن هنا لا نأخذ تمويلا من اية جهة سواء اوقاف او كنائس او مؤسسات، والاعتماد الكامل على الرسوم المدرسية، حيث يدفع الطلاب في مرحلة الروضة 7900-8100 شيقل، وفي المرحلة الابتدائية ما بين 7880 الى 8280 شيقلا، اما المرحلة الاعدادية فتصل قيمة رسومها بين 8980 الى 9080 شيقلا، وفي المرحلة الثانوية ما بين 9080 الى 10680 شيقلا، وهذا لا يتضمن الرسوم الاضافية على الـ«جي سي اي»، ولدينا مساران احدهما توجيهي والاخر (جي سي اي)».

وتقول كفري ان طلاب «المستقبل» يأتون من مختلف الطبقات. رغم ذلك، هي تؤكد ان اغلبهم يأتون من عائلات تنتمي لـ«الطبقة الوسطى المثقفة، ولا يوجد لدينا من الطبقة البرجوازية وعلى الرغم من ذلك تتراكم الديون السنوية نتيجة عدم دفع الرسوم بما يقارب 100 الف دولار».

البنية التحتية للمدارس وتوفر مختبرات وملاعب وغرفة موسيقى وملاعب رياضية ونشاطات لا منهجية عوضا عن عدم استقرار المعلمين في هذه المدارس واستبدالهم بشكل مستمر سواء لاسباب تتعلق بالادارة التي لا تفضل ابقاء المعلمين لسنوات طويلة حتى لا تقدم لهم اتعاب الخدمة، او ترك المعلمين لهذه المدارس نتيجة تدني الرواتب... وهنا ترد بكبير على ذلك بالقول: «نحن في وزارة التربية والتعليم نجتمع مع وزارة العمل ورقابة المعلمين لوضع حد ادنى من الراتب في المدارس الخاصة خصوصا ان هذا متوفر في المدارس الحكومية، بالاضافة الى وضع حد لتسليم الرواتب باليد دون قسيمة عمل وهنا لا يوجد اثبات ان المعلم قد عمل في هذه المدارس ويفقد الحق في المطالبة بحقوقه، وبالتالي التوصل الى نظام يحكم من خلال البنوك مع ضرورة وجود عقد عمل يتم تجديده على الرغم من ان عقد العمل ضمن شروط الترخيص لهذه المدارس، وهنا لا بد ان اشير الى ان الاسعار في المدارس الخاصة تختلف من مدينة الى اخرى ومن قرية الى قرية ومن مخيم الى اخر، ويعتمد ذلك على عدد الطلاب وكفاءة المعلمين».

وبالنسبة الى جودة التعليم في المدارس الخاصة وهل هي فعلا افضل من الحكومية تعلق بكبير بالقول: «اعتقد ان التعليم الحكومي افضل من ناحية الرقابة على التعليم، خصوصا ان معلم المدارس الحكومية مثبت بوظيفته ولديه حقوق ثابتة بعكس معلمي المدارس الخاصة الذين لا يتمتعون بحقوق مع تدني رواتبهم وعدم ثباتهم. الامر الذي ينعكس سلبا على الاداء الاكاديمي والتربوي، والضحية هي الطلاب. ولكن توجد فروق بين مدرسة واخرى وهذا محكوم برؤية المدرسة وامكانياتها».

ومن عناصر الجذب في بعض المدارس الخاصة هو انها تجمع بين اكثر من مسار للثانوية العامة، ففي رام الله مثلا تجد مدارس بها مسار التوجيهي ومسار الـ«سات» والـ«جي سي اي» وتعلم الطلاب منذ صغرهم المنهاجين، وفي القدس تجمع المدارس مسار التوجيهي مع «البيجروت» الاسرائيلي، واحيانا «السات» في آن واحد، وكل ذلك دون اشراف من وزارة التربية والتعليم.

وتتباين رسوم المدارس الخاصة، فهي في مدرسة الفرندز النخبوية في رام الله مثلا تبدأ من 2500 دولار وتزداد سنويا بقيمة 100 دولار عن كل صف يترفع اليه الطالب، وذلك غير النسبة التي يزيدها مجلس الادارة.

وعن ذلك تقول سناء ناصر المحاسبة المالية في المدرسة: «مدرسة الفرندز تابعة للكويكرز ولكن تمويلها ذاتي. الرسوم المدرسية تغطي نفقات المعلمين واحتياجات المدرسة فنحن لا نتلقى دعما

أردوغان يسخن سوق العقارات في اسرائيل

أرقام.. برعاية



91.9 مليون دولار

تمويل اسلامي تسعى شركة منشآت للمشاريع العقارية الكويتية للحصول عليه من بيت التمويل الكويتي (بيتك). وقالت صحيفة الوطن الكويتية نقلا عن مصدر وصفته بالمطلع «ان مسؤولي شركة منشآت للمشاريع العقارية سيجتمعون خلال الاسبوع المقبل مع المعنيين في بيت التمويل الكويتي للاتفاق على آلية تمويل المرابحة للحصول على قرض يصل الى 25 مليون دينار (كويتي)». وأضاف المصدر إن هذه المرابحة تهدف إلى تمويل استكمال مشروع برج دار القبلة الواقع في المدينة المنورة الذي تضطلع الشركة بتنفيذه. وأوضحت الصحيفة أن المشروع يقع على بعد 150 مترا من المسجد النبوي ويعمل وفقا لنظام «بي.أوت.تي» - البناء والتشغيل ونقل الملكية- لمدة 25 عاما هجريا شاملة مدة تنفيذ المشروع مبنية أنه تم انجاز 93 في المئة منه ويتكون من 850 وحدة سكنية.

70 مليار يورو

قيمة خسائر 3 بنوك البنوك الفرنسية الرئيسة الثلاثة «بي إن بي باريسا»، «سوسيتيه جنرال» و«كريدي أغريكول» ما بين الأول من تموز والثاني عشر من أيلول، في سابقة استثنائية تكاد تطيح بالقطاع المصرفي الفرنسي. وما زاد الطين بلة أن وكالة التصنيف الأميركية «موديز» قامت بتخفيض تصنيف المصرفين الثاني والثالث وفق ما كانت مهدت له منذ أواسط الصيف في حين أبقّت بنك «بي إن بي باريسا» قيد المراقبة، ما يعني عمليا احتمال أن يلقي المصير نفسه. وبسبب هذا الهبوط الحاد في قيمة أسهم البنوك الثلاثة، فقد تراجع قيمتها البورصة من نحو 126 مليار يورو إلى 56 مليار يورو في الفترة المشار إليها.

18 مليار دولار

احتياط سوريا من العملات الأجنبية باستثناء الذهب حسب وزير المالية السوري محمد الجليلاتي. وقال ان هذا الاحتياط «يغطي حاجة سوريا من الاستيراد لأكثر من 20 شهرا». وأكد أن المديونية السورية من «أقل المديونيات بين دول العالم». وقال الجليلاتي في تصريحات صحفية «نطمح إلى عودة الأموال المهاجرة والمقدرة بنحو 80 بليون دولار، بدلا من الوقوع في وطأة أعباء الديون وشروط المدينيين».

420 مليار يورو

تم ضخها في البنوك الأوروبية للمساعدة في إعادة رسملتها. وقال أوليفييه بيلي المتحدث باسم المفوضية الأوروبية في مؤتمر صحفي «إعادة رسملة البنوك الأوروبية عملية مستمرة.. هذا أمر يحدث بالفعل». وأضاف «إنها مستمرة منذ 2008 .. وهذا أمر جدير بالذكر. قيمة إعادة رسملة البنوك الأوروبية 420 مليار (يورو)». وفشلت ثمانية بنوك في اختبارات التحمل الأوروبية هذا الصيف واعتبرت 16 أخرى بنوكا ضعيفة. ويساور المستثمرين القلق بشأن قدرة البنوك الأوروبية على التعامل مع تخلف يوناني محتمل عن سداد الديون.

وقال بيلي إن الأمر متروك لكل بنك أن يضع خطة إذا احتاج لزيادة رأسماله. وأضاف «لا توجد خطة أوروبية كبيرة لإعادة رسملة البنوك».

نسبيا للاستثمار. ويضيف ان «التوتر بين الدولتين ليس واضحا في الشراكة التجارية في مجالي العقارات والبنى التحتية. والدليل اننا لم نسمع شيئا عن الشراكة بين مجمع زورلو التركي وشركة دوراد في مشروع اقامة محطة توليد طاقة خاصة. ويوجد اهتمام ايضا بمجالي العقارات المدرة للربح والسكن، وهو اهتمام لم يتقلص جراء التوتر».

وحسب افيشاي هيرتس، وهو صاحب امتياز (ري/ماكس عبر شاليم) في القدس، فقد حدث ارتفاع ملموس في الشهرين الاخيرين في اهتمام يهود أتراك بشراء شقق للسكن في القدس (يبدو ان الحديث يدور عن شقق استيطانية: المحرر). ويقول هيرتس ان «الطلب على شراء شقق في القدس من جانب يهود اتراك كان قليلا. ولكن منذ بدأ التوتر بين الدولتين ارتفع الطلب على الشقق، ولا سيما في الأحياء المقدسية القديمة. ففي اسطنبول وانقرة توجد مكاتب ري/ماكس قديمة يديرها يهود، وهؤلاء يواصلون توجيه المهتمين إلى اسرائيل».

الدول التي تشهد موجات من العداوة تجاههم يتحولون في العادة للاستثمار في اسرائيل، ولا سيما في الشقق السكنية. وكمثال على ذلك، شهدت سوق العقارات السكنية في تل أبيب وبتانيا واسدود موجة من شراء الشقق لصالح يهود فرنسا في أعقاب موجة «اللاسامية» الاخيرة هناك. وهذا أدى في حينه الى ارتفاع الاسعار في هذه المناطق. ويعقب موكمل: «في اثناء موجة (اللاسامية) السابقة في تركيا اشترى يهود من تركيا أملاكا عقارية في تل أبيب بعشرات ملايين الدولارات».

ويبدو واضحا اهتمام المستثمرين اليهود الأتراك بشراء مبان صناعية كبيرة وسط توقعات بأن ينقلوا جزءا من نشاطهم في مجال صناعة النسيج والغذاء من تركيا إلى اسرائيل.

من جانبه، يقول المحامي يهودا رافيه، الذي يمثل مستثمرين أجانب في مجالي العقارات والبنى التحتية، ان شركات تركية تواصل الاستثمار في إسرائيل، لأسباب ايدولوجية واستثمارية، فاسرائيل تظل دولة مستقرة

يرفع تدهور العلاقات بين تل أبيب وأنقرة أسعار العقارات في اسرائيل بفعل زيادة الطلب، خاصة وأن قسما من الجالية اليهودية في تركيا، التي تقدر بنحو 20 الف عائلة، بدأ مهتما مؤخرا بشراء عقارات للسكن والتجارة في اسرائيل ولا سيما في منطقة تل أبيب.

هذه المعطيات كشفت عنها دراسة لشركة مان للاملاك، المختصة بسوق العقارات المدرة للربح. ويلاحظ ان مندوبين عن عائلات يهودية من تركيا قدموا إلى اسرائيل مؤخرا حيث يلتقون مع سماسرة ومقاولين بحثا عن استثمارات في الاملاك العقارية في اسرائيل. جاكى موكمل، وهو مدير عام مشارك في شركة مان، يقول: «نحن نمثل مستثمرين من تركيا وندير مفاوضات لشراء مباني مكاتب، أحدهما بقيمة 40 مليون دولار والآخر بقيمة 35 مليون دولار. ويعطي المبنيان مردودا سنويا مضمونا بمعدل 8٪». ويبدو الحديث عن ظاهرة معروفة. فيهود

شلوميت تسور معاريف

SIMPLY CLEVER

SKODA



لحصولك!!
جير اوتوماتيك، فتحة سقف، جنط، مسجل MP3 CD، كشافات
كله اصل شركة



يخضع لشروط الحملة

بتقدر تدفع
شيكات كمان

كاملة مكملة
15.9
باليوم

سكودا فابيا اوتوماتيك

www.skoda-auto.ps

نابلس 09 238 3731 رام الله 02 298 5134

بيت لحم، شركة كوبرا 02 276 6062 الخليل-شركة السلام 'نتشه إخوان' 02 222 8913

UMT

الشركة المتحدة لتجارة السيارات

المواطن يسأل... برعاية الوطنية موبائل

المواطن يسأل: هل سيطلبني التقشف؟

اعرب العديد من المواطنين عن مخاوف من ان تطالهم اجراءات التقشف مؤكدين ان الوضع الاقتصادي الصعب اجبر اغلب المواطنين على النزوح الى التقشف قبل ان تعلن الحكومة عن خطتها للتقشف.

حياة وسوق
هاني بيانة

وأشار عدد من المواطنين إلى ان هناك اجراءات واجبة على الحكومة لحل الازمة وهي الغاء الوظائف الوهمية لبعض الموظفين، والغاء الامتيازات التي يحصل عليها الوزراء وكبار الموظفين. عدا عن اعادة التوازن في رواتب الموظفين فهناك رواتب عالية جدا تكلف خزينة السلطة الوطنية آلاف الدولارات، وهناك موظفون رواتبهم لا تكفي لنصف الشهر.. والمواطن

البسيط لا يستطيع الحصول على تكلفة علاج او تعليم جيد في ظل الوضع الاقتصادي المتردي اصلا فكيف يكون وضعه في ظل خطط التقشف؟

(تصوير: عصام الريماوي)



محمود الحسن - تاجر

لا اعتقد ان التقشف سيطلبني في الوقت الحالي، ولكن بصورة عامة الوضع الاقتصادي صعب ما يجعلني اعيد حساباتي في بعض الامور بسبب المديونية العالية التي من الممكن ان توفر لي بعض السيولة. ولكن الخطر الاكبر سيقع على الطبقات البسيطة التي هي في حالة تقشف دائم.

هناك اقارب عن خطط الحكومة للتقشف ولكن اذا طبقت فيجب ان تأخذ بعين الاعتبار حماية الشرائح الفقيرة في المجتمع الفلسطيني بالدرجة الأولى، وانا لا اعتقد انها سوف تجدي نفعاً، ولهذا من الاجدر بالحكومة ان توازن بين رواتب الموظفين الصغار والرواتب الخيالية للموظفين الكبار والامتيازات التي يحصلون عليها، وان تتكفل بدعم وتوفير المواد الاساسية والمحافظلة على صرف الرواتب دون تأخير.



علاء سليط - محام

التقشف لا يطال جميع الناس.. ولكن اذا اصبح الوضع الاقتصادي صعباً فلن يسلم احد من العجز عن الوفاء بالالتزامات الضرورية، خاصة الفئات البسيطة التي لا تكاد توفر قوت يومها، وانا شخصياً قد اضطر الى عمل خطة للحد من المصاريف ما يطال المسؤوليات البيئية. التقشف يؤثر على الجميع سواء كانوا موظفين او مهندسين او محامين بل ان كل طبقات المجتمع ستضطر الى اللجوء لوسائل اخرى للوفاء بالتزاماتها الضرورية. لم اسمع بخطط الحكومة للتقشف ولكن من المفروض ان تكون هناك خطة لتوطيد العلاقة بين الحكومة والاعلام بحيث تطلع المواطنين على هذه الخطط من اجل ان يستعد المواطن مسبقاً لمجابهة هذه التحديات. ومن الافضل ان تقلل الحكومة من المصاريف الثانوية مثل المركبات الحكومية التي لا داعي لها والمواكب الفارهة التي ترافقهم في كل مدينة، والكوبونات التي توزع بلا داع، بل يجب عليها ان تدعم المواد الاستهلاكية والمواد الاساسية للحفاظ على مصلحة المواطنين.



محمود عيد - موظف في وزارة التربية والتعليم

التقشف مسألة نسبية، فهناك مواطنون قد لا يتأثرون بعملية التقشف، ولكن بالنسبة لي فان الوضع المالي صعب حتى في ظل انتظام الرواتب... والتقشف هو الطريقة الوحيدة لاستمرار الحياة التي اصبحت متطلباتها تفوق قدرات الجميع من حيث ارتفاع الاسعار وانعدام القدرة الشرائية لاغلب المواطنين. فانا احاول ان اجد طريقة من اجل الحد من الكماليات، اذا كان هذا هو المقصود بالتقشف. خطط الحكومة هي مجرد اقتراحات ولكنني اشعر بالقلق من هذه الخطط ان وجدت، ولان فاقد الشيء لا يعطيه، اطلب من الحكومة ان تقلل من الانفاق العام وان تشدد اجراءاتها بشأن السيارات الحكومية وكوبونات البنزين التي تصرف لكبار الموظفين، وفي المقابل ان تدعم السلع الرئيسية والمحروقات وقطاع المواصلات الذي اصبح المزيد من الغلاء فيه كل شهر هو السائد، رغم ثبات اجور الموظفين.



دنيا صادق - موظفة تسويق

عملية التقشف ستطال الجميع وذلك بسبب تقليل الخدمات التي تقدمها السلطة. فهناك ميزانيات توزع على هذه الخدمات واذا تم تقليصها فهذا سوف يؤثر على كافة اطراف المجتمع، الذي يعيش على اقتصاد متذبذب، فهناك عدم استقرار وظيفي وخدمي ما يعني ان مزيداً من الضغوطات على المواطنين ستضعهم في ضائقة مالية كبيرة.

خطط الحكومة بشأن التقشف لم اسمع بها ولكن اذا وجدت وطبقت فانه سوف تزيد من متاعب المواطنين الذين سيشعرون عندها بالخطر والقلق خاصة ان الطبقات البسيطة اصبحت معدومة فكيف اذا طبقت عليها خطط التقشف، وهناك امور يجب على الحكومة ان تبدأ التقشف بها وليس كل شيء يجب ان يتحملة المواطنون، فالأولى ان يتم الغاء الوظائف الوهمية لبعض الموظفين الذين لا يداومون، وعدم فرض ضرائب اخرى على المواطنين، بل على العكس يجب دعم الحاجيات الاساسية والمواد الغذائية والمواصلات.



عبد الرحمن كراجة - موظف في وزارة الشباب والرياضة

سيطلبني التقشف بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة التي تؤدي الى ابطاء النشاط الاقتصادي بسبب المديونية العالية، فالموظف اصبح اداة صرف غير قادرة على تحمل المزيد من النفقات في ظل ضعف القدرة الشرائية عند اغلب المواطنين، لهذا اجد خطط الحكومة للتقشف وسيلة ضغط على المواطن وليست مساعدة في الخروج من الازمة، ما سيسبب القلق للموظف والتاجر وصاحب البقالة، خاصة ان الجميع أصبحوا مرتبطين برواتب او مقاولات تعجز الحكومة عن تسديدها في موعدها.

هناك مصاريف تستطيع الحكومة ان تقلل المصاريف بها مثل الوزارات غير الضرورية، ومواكب السيارات التي تكلف العديد من الدولارات عدا عن الانفاق الزائد في السفريات والمواصلات بل يجب الحد من الإسراف في الإنفاق العام، وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج، ودعم القطاع الزراعي والاقتصاد المنزلي والعمل على تطوير التعليم والصحة وعدم المساس بهما.



محمد القرنة - استاذ جامعي

بكل تأكيد سيطلبني التقشف فأولادي في الجامعة وهناك التزامات يجب توفيرها ولكن في ظل هذا الوضع الصعب ساستدين من احد الاصدقاء.

لم اسمع بخطط الحكومة، واذا اقرتها الحكومة فعلا فانها ستضر اغلب فئات المجتمع، لان الوضع الاقتصادي بشكل عام مترد، وهذا سيصعب على المواطنين توفير ابسط الاحتياجات المنزلية، ويعمق فقدان الثقة بالحكومة وليس فقط الشعور بالقلق. ولهذا على الحكومة ان تتصرف سريعاً لحل هذه المشكلة وان تبدأ باجراءات حازمة لتقليل مصاريفها بدل الضغط على الشعب المسكين، فوقف الهبات والمساعدات المالية التي تصرف لكبار المسؤولين وأبنائهم وزوجاتهم، ووقف السفريات الرسمية لكبار وصغار موظفي السلطة دون حاجة من اهم الامور التي يجب على الحكومة ان تنفذها وبشكل فوري، وبالمقابل عليها الا تتحجج برواتب الموظفين التي هي خط احمر لا يمكن المساس بها فهناك عدة طرق تستطيع الحكومة ان تطبق بها تقشفها.

ماذا لو كنت رئيسا لبلدية الخليل؟

«رئاسة بلدية الخليل حمل ثقيل»، هذا ما أجمع عليه كل من سألناهم ان يتخيلوا أنفسهم في منصب رئيس بلدية المدينة، فالخليل إحدى البلديات الكبيرة، تتطلب «قادة مهرة» يُسيرون الخليل بخططهم الخدمية، ويحققون الاحتياجات والمطالب المتزايدة. «رئاسة البلدية»، بالنسبة لكثيرين، «منصب حساس» يحتاج لمن يدعمه ويقف الى جانبه ويوثق مفهوم تبادلية وتكاملية الادوار بين البلدية والمواطن بـ «ميثاق شرف» (كما قال احد المستطلعين)،

والحفاظ على جمال المدينة وبهائها.. وتراثها العريق.

حياة وسوق
فوزي الشويكي

محمد عمران القواسمي - رئيس الملتقى الاهلي



لو كنت رئيسا لعملت على وضع الخطط اللازمة لتبدو مدينة الخليل أكثر جمالا ونظافة وترتيباً وتنظيماً، ووضعت الخطط لتسهيل حركة المرور داخل المدينة من خلال فتح شوارع جديدة مختلفة، وكذلك العمل على انشاء المراكز الترفيهية للصغار والكبار، خصوصا الاطفال كانشاء قرى الملاهي أو منتديات الاطفال التي يفرغون فيها طاقاتهم الكامنة، لاسهام ذلك في انضاج الطفولة. وايضا، زيادة النواحي الجمالية كغرس مزيد من الاشجار والورود في الشوارع وتسمية شوارع المدينة وادراجها بطريقة محبة وظريفة، وترتيب وتوضيب اعلانات الشوارع. والمهم كذلك محاولة حل مشكلة المياه حلا جذريا بحيث تتوفر لكل المواطنين وللأستخدام الزراعي، وان ينعم الناس بتيار كهربائي قوي خصوصا للنواحي الصناعية، ووضع الخطط اللازمة للتخلص من النفايات بطريقة اخرى مبتكرة غير الموجودة حاليا والتفكير بطريقة اخرى في وضع حاويات النفايات بما لا يزعج المارة ولا السيارات، والعمل على ان يكون هناك متحف لبلدية الخليل يحتوي على تراث مدينة الخليل واهلها، ومراكز للشباب والمتقاعدين يقضون فيه بعض وقتهم.

بنك القدس
Quds Bank
بنك الوطن والمواطن



هذه
الزاوية
برعاية

د. نضال زلوم - ميدلاني



الحقيقة ان منصب رئيس البلدية حساس ويشكل عبئا ثقيلا على الشخص، ولكن في ذات الوقت نقول ان ارضاء الناس غاية لا تدرك، ورغم الامكانيات المادية القليلة والشحيحة في ادارة البلدية عموما، الا ان الاداء يمكن ان يكون افضل من خلال حسن الإدارة والاختيار والخدمة. والصحيح ان رئيس البلدية

يجب ان يكون قادرا على وضع لمسات تبقي الناس تتذكره وتتذكر انجازاته على الدوام. والشعور بالمسؤولية هو أحد الدوافع لكي يقوم رئيس البلدية من خلالها بالعمل المجدي، وعليه الأيأس امام تعدد وتنوع خدمات واحتياجات المواطنين ورغباتهم، كما لا بد من ان يحظى بدعم وتأييد عدد كبير من المواطنين من حوله، لان بدونهم لا يمكن ان يقوم بمهامه على أحسن وجه. واقول ان الخليل مازالت بحاجة الى الكثير واللمسة التي تميزها عن سائر البلديات كونها تشكل ثقلا في الوطن.

رجب شاهين - تربوي رياضي



لا بد من توجيه الامور نحو البلدة القديمة واعمارها اعمارا واقعيا ودائما والتنسيق الفاعل بين المؤسسات المختلفة بما فيها البلدية لتفعيل دور السياحة للمدينة خاصة الى الحرم الابراهيمي الشريف، والعمل على اعادة فتح شارع الشهداء بكافة الوسائل القانونية والشرعية وما يتبعه من اعادة فتح مئات المحلات التجارية في الخليل القديمة وتحفيز المواطنين على ذلك، وكذلك من خلال موقع المدينة الاستراتيجي والتوسع العمراني فيها، فانها بحاجة الى بنية تحتية حديثة للطرق والحدائق العامة والمتنزهات وبناء المدارس ودعم الصناعات التقليدية التي اشتهرت بها المدينة كصناعة الزجاج والفخار، اضافة الى دعم المصانع والصناعات الحديثة وايجاد التسهيلات لها، وكذلك تواصل الاهتمام بالناحية الرياضية والشبابية التي يقوم بها المجلس البلدي الحالي من مشاريع مختلفة، والحفاظ على منجزاتها من اتاحة الفرصة للاتصال والتواصل بين المواطنين والبلدية وطرح مبادرات خلاقة وايجابية من خلال العمل على التطوير الاداري والمالي لكافة الدوائر والاقسام في البلدية التي استحققت المرتبة الاولى بين بلديات الوطن.

د. تقي الدين عبد الباسط التيمي - محاضر جامعي



أرى ان الرسالة الحقيقية لرئيس البلدية هي اعتبار نفسه جنديا مجهولا ضمن سلسلة من الجنود المجهولين الذين سبقوه وقدموا خدمات جليلة لبلدية الخليل. ولا بد من العمل على توسعة مدينة الخليل جغرافيا بضم مناطق جديدة الى حدود البلدية بما يتواءم والكثافة السكانية.

والرسالة الحقيقية لرئيس البلدية هي ان يرتضي للمواطن ما كان يرتضيه لنفسه عندما كان مواطنا، فرحم الله امرأ عرف قدر نفسه. ولا بد من الاهتمام بالخليل العتيقة التي كانت وما زالت النبضة لاهل المدينة. وأؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف بعيدا عن العائلة او الجنس او الانتماء السياسي. واما الطفولة فهي حق مقدس فلا بد من الاهتمام بها لأن الأطفال رجال المستقبل وصناع القرار.

رمزي مرار - طالب جامعي



لو كنت رئيسا لبلدية الخليل، فان اول ما اقوم به العمل على اصدار ميثاق عهد وشرف بين البلدية والمواطن، يلتزم من خلاله كل طرف باحترام الحقوق والواجبات، ففي الوقت الذي يقوم به المواطن بتسديد ما عليه من التزامات تقوم البلدية بتلبية كافة الاحتياجات والمطالب على اكمل وجه.

واعتقد ان مسألة المياه والكهرباء قضيتان هما الشغل الشاغل للمواطنين لابد من تواصل العمل على تحديثهما وتطويرهما بما يناسب رغبات وطاقت المواطنين. لابد من احترام الحقوق والواجبات وعدم التعدي على الممتلكات العامة، اولا بما يضمن العيش الكريم للمواطن وثانيا تأمين اريحية للبلدية في أداء واجبها. كما لابد من ترسيخ ثقافة النظافة، فالخليل النظيفة بسكانها ومبانيها، تحتاج لان تكون نظيفة بشوارعها، كما اقترح استحداث دائرة تهتم بالشباب الخريجين وظيفتها العمل على التنسيق مع المؤسسات الاخرى، لحمل هموم الخريجين ومبتغاهم على نفس القدر من حمل هموم الخدمات وتلبيتها.

نضال العويوي - باحث واكاديمي



مهمة البلدية صعبة وعسيرة اذا انطلقت من واقع الانتماء لهذا البلد لا من واقع المصالح والمنافع. نحن نحتاج الى حماية مدينتنا بالتعمير الجدي وليس الترقيع وحماية ما تبقى من ابنيته ذات الطابع التاريخي التي تؤكد على عروبة المكان، وحماية ما تبقى من اشجارها ومحمياتها الطبيعية كجزء من مخططات حماية البيئة، والعمل على تصنيف المدينة بتطوير المنطقة الصناعية والمحافظة على المناطق الزراعية، والعمل على ايجاد المخططات الجمالية لشوارع المدينة وارصفتها بمخططات عصرية. اقول: مهمة البلدية ليست خدمتية فحسب وانما تتجاوز ذلك فالمدينة بحاجة الى قصر ثقافي ومسرح وسينما ومكتبة لائقة وجاذبة للباحثين والمهتمين وان تكون هذه المؤسسات مجابهة للاستيطان. لا بد من تحقيق التعاون مع مؤسسات البلد في شتى المجالات واهمها حماية المستهلك، وتخفيف ثقل الديون التي تراكمت على المواطن بجدولة طويلة الامد تسهم في تعزيره. وحقيقة تبقى المهمة الاصعب التي تقع على عاتق البلدية وبالتأكيد لست أنا.

الخليل.. فالبلد تحتاج الى شخص استثنائي بحجم «اردوغان» حينما كان رئيسا لبلدية اسطنبول، للنهوض بالمدينة، وبالتأكيد لست أنا.

السجاد العجمي سلعة نادرة في فلسطين والإقبال يزداد على «البلجيكي» و«التركي»

حياة وسوق
ملكي سليمان

كان السجاد المصنع يدويا حتى وقت قريب تحفة فنية نادرة يتباهى بها أصحابها ككنز يتوارثونه أبا عن جد، أما اليوم فأصبح السجاد موضة تتغير أشكالها كل عام فظهرت أنواع وألوان ونقوشات جديدة. ألوان هذا العام هي النهدي والسكني والأسود والبيج والليلكي، غير أن ذلك لا يعني غياب السجاد المصنوع يدويا كالسجاد الشرقي والعجمي أو الإيراني أو الأفغاني عن جدران وأرضيات وزوايا بعض المنازل الفخمة والفنادق والمؤسسات العامة والخاصة. ويظل سعر السجاد الأصلي خارج قدرة المواطن العادي حيث يتراوح سعر المتر المربع الواحد منه بين 700-1200 شيقل، وذلك لأن حياكة أو نسج سجادة لا يزيد عرضها عن 6 أمتار يستغرق من 3-12 شهرا من العمل المتواصل والمنهك والمتقن جدا.

السجاد البلجيكي والهندي والتركي بديلا

«حياة وسوق» التقى أصحاب شركات ومحلات للسجاد من رام الله والبيرة وطولكرم ودالية الكرمل لنكتشف إقبالا متزايدا من المواطنين على شراء السجاد البلجيكي والهندي والتركي كبدائل جيدة ورخيصة للسجاد العجمي والشرقي. ويتراوح سعر المتر المربع الواحد من «السجاد البديل» بين 200 شيقل و500 شيقل، حسب عدد الغرز والجودة والألوان والنقوش التي تزين السجادة. يقول هؤلاء إن تجارة السجاد بدأت لدى بعضهم كهواية، فيما إنها مهنة عائلية متوارثة لآخرين. ويعاني هؤلاء التجار من مشاكل ومعيقات

يضعها الجانب الإسرائيلي في طريق استيراد السجاد عبر الموانئ والمعابر، ويقولون إن إسرائيل تحتجز بضائعهم في الحاويات لفترات طويلة ما يؤثر على فرص البيع للسجاد المستورد، وإنها تصدر بعض السجاد، وتفرض عليهم الشراء من وكلاء إسرائيليين وليس استيراده مباشرة وبخاصة (سجاد الأطفال).

ويكشف تجار السجاد أن النساء (ربات البيوت) يخترن في أغلب الأحيان أنواع وألوان السجاد ويشاركن أزواجهن في ذلك أحيانا، فضلا عن أن فصل الشتاء هو أفضل فصول السنة التي يزدهر فيها سوق السجاد. وقدم هؤلاء عددا من النصائح للحفاظ على السجاد من التلف والاهتراء نوردتها في سياق التقرير.

ممارسة المهنة بالوراثة

يقول ساري مناصرة وهو مدير شركة ساري مناصرة للسجاد/ فرع مدينة البيرة: «إن للسجاد قصة مع عائلته منذ عام 1950 حيث كان جده أول من عمل في بيع وتجارة البسط والسجاد وانه كان يذهب إلى العراق وسوريا لبيع (النول) والذي كان يحضره من مدينة الخليل وأحيانا من مدينة ايلات وفي العام 1990 اخذ والده عن أبيه تجارة السجاد».

ويضيف: «إن الاتجاه الجديد للناس هو البعد عن السجاد الكلاسيكي والإقبال على السجاد الجديد والذي أصبح موضة وكل عام يظهر موديل وألوان جديدة يتداولها الناس فعلى سبيل المثال كانت ألوان الأحمر والبني والأخضر هي الألوان المرغوبة والآن فإن هناك رغبة بالألوان

الصارخة علما بان السجاد يتم تبديله في المنازل الراقية كل 5 سنوات في حين كان السجاد في الماضي معمرا ويبقى عشرات السنوات»، مشيرا إلى أن محلاته تتابع الموضة بشكل متواصل ولديهم أيضا محلات في الأردن ويقومون باستيراد السجاد من تركيا وبلجيكا والهند وأوضح أن الألوان المفضلة هذا العام هي الأسود والأبيض والليلكي وغيرها من الألوان الصارخة.

المنافسة كبيرة

ويضيف مناصرة: «إن اختيار ألوان السجاد يعود بالدرجة الأولى إلى الذوق وكل محافظة تختلف عن الأخرى في اختيار الألوان وكذلك الحال بالنسبة لنا وللدول العربية» منوها إلى وجود بعض الهواة لجمع وشراء السجاد وليس بهدف استخدامه في المنازل وهؤلاء يشترون السجاد غالي الثمن وبعض السجاد يصل سعره إلى 1000 دولار لسجادة لا يزيد طولها عن متر ونصف المتر وعرضها متران و30 سنتيمترا. ويقول: «المنافسة في سوق السجاد زادت هذه الأيام ويؤثر ذلك على نسبة المبيعات والأرباح، وتتراوح نسبة الربح بين 10-20٪ فقط، علما بان قسما كبيرا من الزبائن تهتمهم الجودة والألوان والأسعار تأتي في المرتبة الثانية»، مشيرا إلى أن أسعار السجاد تبدأ من 200 شيقل وتصل إلى 3000 شيقل.

وكشف مناصرة أن موسم البيع يبدأ من شهر أيلول ويستمر لغاية شهر آذار بالإضافة إلى المناسبات مثل الأعراس والبيوت الجديدة وغير ذلك، وان إنتاج السجاد اليدوي يحتاج إلى فترة طويلة من الوقت فقد



مصطلح اقتصادي

..برعاية



شركة فلسطين

لتمويل الرهن العقاري

الدخل القومي

والاستثمار اللذان تما أثناء العام يشكلان استخدامات الناتج القومي. يعتمد مقدار الدخل القومي على عدة عوامل وتشمل: مدى ما تملكه الدولة من عناصر الإنتاج- الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم - ونوعيتها وموارد الطبيعة، ومهارة عمالها، حجم ونوعية رأسمالها العيني، ومدى قدراتها التنظيمية. درجة المعرفة التكنولوجية في الدولة. الاستقرار السياسي، حيث يميل التقدم الاقتصادي للتباطؤ في الدول التي تخضع للتقلبات السياسية المتكررة. عند تقدير الدخل القومي يواجه خبراء التقدير العديد من الصعوبات وفيما يلي بعض هذه الصعوبات:

مشكلة عدم ثبات أو استقرار الأسعار: أن أسعار السلع والخدمات في السوق تتغير باستمرار صعودا و هبوطا تبعا لميكانيكية العرض والطلب في السوق.

مشكلة السلع والخدمات الوسيطة: أن الإنتاج القومي يشمل القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية أي للاستعمال النهائي، وهذا يعني أن هذه السلع لا تشمل على السلع والخدمات الوسيطة والمواد الأولية ولا بد من استبعاد هذه المستلزمات الوسيطة للإنتاج حتى لا تحدث مشكلة الازدواج في حساب الإنتاج القومي.

مشكلة الإنتاج غير المتداول في الأسواق: غالبا ما لا يتم تداول كل إنتاج المجتمع خلال فترة زمنية معينة في الأسواق وذلك إما لاستهلاكه بصفة نهائية في منبع إنتاجه أو عن طريق القائمين بالعملية الإنتاجية، أو لأنه يمثل خدمات مباشرة دون مقابل مباشر.

مشكلة التحويلات دون مقابل: تعتبر التحويلات عمليات تبادل من طرف واحد إن صح لنا أن نعتبرها عملية تبادل على الإطلاق، وهي تتكون غالبا من مدفوعات يقوم بأدائها شخص معين أو وحدة معينة إلى شخص في وحدة أخرى دون الحصول على مقابل لها. فهناك إيرادات يحصل عليها أصحابها دون إنتاج قاموا به أو ساهموا فيه مثل الهبات والهدايا والنفقات المدرسية... هذه الإيرادات يطلق عليها «مدفوعات انتقالية» ولا تعد دخولا لأصحابها لأن كل دخل يجب أن يقابله إنتاج وعليه فلا تحسب في الدخل القومي ولا يظهر أكبر من حقيقته.

الدخل القومي هو «دفع أو تيار» أي أنه شيء يقاس عبر الزمن. فتيار الدخل بالنسبة للفرد هو الأموال التي يستلمها بين نقطتين من الزمن. أما بالنسبة للمجتمع فإنه لما كان الغرض الأساسي لكل نشاط اقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية، ولما كان إشباع الحاجات يتحقق بواسطة استهلاك البضائع والخدمات، فلا بد من أن يقاس أداء الاقتصاد بمقدار البضائع والخدمات المنتجة ذات القيمة. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الدخل، من زاوية المجتمع بأسره، بأنه تيار الإنتاج خلال مدة من الزمن أو أنه مجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة محددة من الزمن.

طرق قياس الدخل القومي:

تعد النقود أكثر وحدات القياس ملائمة إذا ما أردنا قياس الأنواع المختلفة من السلع المتضمنة في حجم الإنتاج، حيث تتعرض قيمتها الخاصة أيضا للتغير، وذلك على خلاف وحدات القياس الأخرى. ومن الطرق الأخرى التي يقاس بها الدخل القومي:

طريقة الناتج الكلي:

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة كل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال السنة، مع تجنب تكرار حساب السلع الوسيطة، حيث يجب ألا تحتسب قيمة أي سلعة أو خدمة أكثر من مرة واحدة.

طريقة الدخول الموزعة:

وتعتمد هذه الطريقة على حساب جميع الإيرادات التي حصل عليها كل من ساهموا بنشاطهم الاقتصادي في العملية الإنتاجية. ففي سبيل تحقق الناتج الكلي في أي دولة، يبذل العمال مجهودهم مقابل الحصول على أجورهم، ويقدم أصحاب رؤوس الأموال أموالهم مقابل الحصول على فائدة عنها. وبهذا يكون الناتج الكلي الذي ينتج أثناء السنة في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية حصيلة اشتراك جهودهم وممتلكاتهم وإمكانياتهم في العملية الإنتاجية، ويوزع هذا الناتج عليهم في صورة عوائد لعوامل الإنتاج المملوكة لهم.

طريقة الإنفاق الكلي:

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة السلع التي حصل عليها الأفراد أثناء العام لإشباع حاجاتهم الشخصية «الاستهلاك»، وقيمة الزيادة التي تحققت أثناء العام في السلع الرأسمالية (الاستثمار). فالاستهلاك

الأخضر مختلفة عن تلك المرغوبة في الضفة، مشيرا إلى أن اللون النهدي هو اللون المرغوب هذا العام ثم ألوان البيج والسكني والأسود.

٣٠٠ دولار للمتر

وقال أبو الشوارب: «نستورد 70٪ من السجاد مباشرة والباقي من خلال المستوردين الآخرين ومن الدول الأجنبية ونزور المعارض التجارية الخاصة بالسجاد»، مشيرا إلى أن جودة نوع السجاد هي التي تكفل الحفاظ عليه لدرجة أن بعض السجاد العادي يعمر من 20-25 عاما، مضيفا أن 90٪ من السجاد يباع بالمتر وأن أعلى أسعار السجاد تبدأ من 300 دولار للمتر المربع الواحد وهذا المنسوج من الصوف الأصلي وهناك بعض السجاد يقاس بالغرزة ويبدأ من مليون غرزة وفوق ويمتاز هذا عن غيره من السجاد بأن الخيوط تكون متقاربة ويصعب وصول الأوساخ والماء بين الخيوط كما ويسهل تنظيفه من الأوساخ، مشيرا إلى وجود أنواع من السجاد الخاص بالأطفال وهذا النوع وكلاؤه من الإسرائيليين ولا يتمكن التاجر العربي من استيراده مباشرة، منوها إلى وجود مصنع للسجاد في إسرائيل اسمه «كامب ديفيد» بالإضافة إلى مصانع أخرى في المستوطنات وقد تكون أغلقت أو نقلت إلى مكان آخر.

الغسيل اليدوي أفضل

وقال احمد حميدات وهو صاحب محل بساط الريح للسجاد والديكور برام الله: «إن أسعار السجاد تتراوح بين 50 و130 شيقلا، وبعض السجاد ذو المواصفات والجودة العالية يبدأ سعر المتر المربع منه من 85 شيقلا وهناك السجاد الهندي يصل متره إلى 130 شيقلا والسجاد التركي 50 شيقلا»، مشيرا إلى إقبال الناس على ثلاثة أنواع من السجاد وهي السجاد الهندي الدارج والتركي الأفضل والأفغاني وهو متوفر بكميات قليلة، وأضاف أن صناعة البسط اليدوية تنتشر في محافظة الخليل وكانت في غزة أيضا ويصل سعر المتر المربع إلى 55 شيقلا، مشيرا إلى وجود سجاد مصنوع بخيوط من الصوف وهذا يصل سعر المتر منه إلى 95 شيقلا، ونوه إلى توفر بعض محال الغسيل الجاف «الدراي كلين» الخاصة بالسجاد ولكنها محلات صغيرة وينقصها الخبرة في غسيل السجاد ولذا فإن طريقة الغسيل اليدوي هي أفضل الطرق، ودعا إلى إبعاد السجاد عن الماء والرطوبة واستخدام كميات قليلة من الماء للغسيل.

تحتاج السجادة الصغيرة من 3 إلى 12 شهرا لأنها تحتاج إلى الدقة والمهارة الكبيرة.

السجاد العجمي نادر

وقال مناصرة: «السجاد العجمي أو الإيراني نادر ولا يمكن استيراده مباشرة من إيران ولكننا نستورده من تركيا والطلب عليه ضعيف جدا لا يصل إلى نسبة 1٪»، أما عن مشاكل الاستيراد «فإننا نواجه مشاكل عديدة مع الاحتلال الذي يحدد لنا أنواع الخامات التي نستوردها من الخارج من أجل حماية التاجر الإسرائيلي ليحتكر وحده السوق ونضطر إلى الشراء من خلاله»، وأشار إلى وجود علاقات تعاون مع تجار سجاد وأصحاب مصانع سجاد في الدول العربية منها الأردن ومصر، وقال: «لا نشترى السجاد الإسرائيلي المصنع في المستوطنات الإسرائيلية علما بأن بعض هذه المصانع نقلت إلى خارج إسرائيل أما في فلسطين وللأسف فلا يوجد مصانع سجاد». وأخيرا من أجل المحافظة على السجاد خوفا من التلف أشار مناصرة إلى أن هنالك عدة طرق منها غسل السجاد بالشامبو الخاص بالسجاد بالإضافة إلى وضع مادة الخل على الماء قبل بدء الغسيل بالإضافة إلى استعمال المكينة الكهربائية في التنظيف وضرورة إبعاد السجاد عن الرطوبة أو الماء وتعرض السجاد لأشعة الشمس علما بأن أنواعا من السجاد كلما تعرض للدوس عليه يزداد نضارة ويصبح لونه زاهيا ويفضل غسله بقطعة مبللة بالماء وينصح بغسله كل 6 أشهر من أجل إزالة البقع والأوساخ المتراكمة وعدم استعمال الفرشاة القاسية خشية التأثير على لونه ووبره وتهويته وعدم ضربه بعصا تجنباً لإتلاف خيوطه وينظف السجاد تنظيفا كاملا كل عامين.

النساء يخترن السجاد

من جانبه، يقول محمود أبو الشوارب مدير عام شركة باريس للسجاد والفرش المنزلي في طولكرم: «إن السجاد البلجيكي هو الأكثر مبيعا وإقبالا من قبل الزبائن ثم يأتي السجاد التركي والهندي والصيني بينما السجاد العجمي الإقبال عليه قليل جدا»، مشيرا إلى أن بيع السجاد بدأ كهواية عند والده وأصبح بعد ذلك مهنة متوارثة ومنذ عام 1990 يعملون في بيع وتجارة السجاد ولديهم أيضا ثلاثة فروع في داخل الخط الأخضر، مشيرا إلى انه في 95٪ من الحالات تختار النساء السجاد. وقال أبو الشوارب إن ألوان السجاد المرغوبة داخل الخط



الوان هادئة لانواع السجاد البديل

وزيرة الاقتصاد الأصغر في العالم.. شابة عاطلة عن العمل من حلحول

توقعات بمزيد من الانخفاض
على الشئقل.. ومؤشرات
الاقتصاد الاسرائيلي

حياة
وسوق

توقعت صحيفة (معاريف) العبرية أن يخفض محافظ إسرائيل ستانلي فيشر نسبة الفائدة لشهر تشرين الأول المقبل. وهذا قد يؤدي إلى انخفاض إضافي على سعر صرف الشئقل مقابل العملات الأخرى يضاف إلى الانخفاض الحاد على سعر صرف الشئقل الذي سجل خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وكان فيشر قد توقع ان تطال آثار الأزمة المالية العالمية إسرائيل. وقالت (معاريف): «لقد صاغ فيشر أقواله بحذر وابتساماً، ولكن فهم منه ان الأزمة التي يسير الاقتصاد العالمي نحوها أكثر خطورة من أزمة 2008». وأضافت الصحيفة: «وصف البروفيسور فيشر على نحو جميل منظومة الاعتبارات في تحديد الفائدة، ولكنه شرح بان الجواب النهائي لن يعطيه الا بعد اسبوع، في موعد نشر الفائدة». وانتقدت (معاريف) «سياسة الضريبة المغلوطة لحكومة نتنياهو»، وقالت ان مسار تقليص الضريبة سيتوقف... وذلك كي لا يزداد العجز في ميزانية 2013. وانتقدت أيضا فيشر لأنه رفض ان يتناول خلاف وزارتي المالية والجيش على تقليص ميزانية جيش الاحتلال خشية أن «يصاب بصاروخ ما من أحد الطرفين» حسب تعبير (معاريف).

وأضافت الصحيفة: «رغم ابتسامات المحافظ، ثمة سبب يدعو الى القلق بالنسبة لما ينتظر الاقتصاد في الفترة القريبة القادمة. الإدارة الاميركية غير مزودة بالادوات المالية والنقدية التي كانت تحت تصرفها في أزمة 2008، بحيث أنها عديمة الحيلة بقدر كبير. اما وضع الاقتصاد الاوروبي بشكل عام، والمنظومة البنكية بشكل خاص فأسوأ بكثير مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، بل ان فيشر مستعد لان يوافق على ما قالته المديرية العامة الجديدة لصندوق النقد كريستين لاغارد التي تنافس معها على المنصب، التي حذرت من الوضع المتردي للبنوك في أوروبا».

باختصار، يخشى فيشر وضعاً أسوأ بكثير بحيث ينخفض النمو على الأقل بـ 0.5٪ وترتفع البطالة.

يأتي ذلك بعد أن خفض صندوق النقد الدولي توقع النمو لإسرائيل للعام 2012 بمعدل 0.2٪ ليصبح 3.6٪. بينما المتوقع لهذه السنة بالذات قفز بـ 1٪ من تقدير قدم في نيسان بموجبه سنتهي إسرائيل 2011 مع نمو بمعدل 3.8٪ حيث رفع الصندوق التوقع الى 4.8٪. التضخم المالي في العام القادم سينخفض الى 1.6٪ مقابل 3.4٪ هذا العام. بينما البطالة ستنخفض من 5.9٪ في العام الى 5.8٪ في العام 2012. وجاءت تقديرات صندوق النقد الدولي بعد تقرير أفاد ان إسرائيل تدهورت 35 مرتبة على جدول الحرية الاقتصادية لتأتي في المرتبة 83 في العالم بعد أن كانت في المرتبة 48 عام 2005.

وقالت مديرة معهد القدس الاسرائيلي لأبحاث السوق بورين ثاور ان التقرير «يعطي منظورا لاحتجاج الطبقة الوسطى ضد غلاء المعيشة»، وتضيف: «المقارنة الدولية متعددة السنين تدل على أن مستوى الحرية الاقتصادية النسبية في إسرائيل يميل للانخفاض، حيث ان لارتفاع الاسعار صلة مباشرة بغياب الحرية الاقتصادية والمنافسة».

حياة وسوق
ابراهيم ابو كامش

سجلت فلسطين رقما قياسيا بتعيين وزيرة بديلة للاقتصاد عمرها 22 سنة، فأمال زماعرة الخريجة الجديدة العاطلة عن العمل كانت أصغر من حمل لقب وزير اقتصاد في العالم.

زماعرة، وهي نائب رئيس مجلس محلي شبابي لحلحول، تخرجت حديثا من جامعة بوليتكنك فلسطين بتخصص في ادارة الأعمال المعاصرة، وقد شغلت منصب وزير الاقتصاد الوطني لمدة أسبوع.

لم يكن بخاطر آمال أو خاطر غيرها أن تكون وزيرة للاقتصاد الوطني بهذه السرعة فما أن عرضت على وزير الاقتصاد الوطني د. حسن أبو لبة اقتراحها الشهير بمبادلة المهام والوظائف والادوار في قمة الشباب التي عقدها مؤخرا منتدى شارك الشبابي في البيرة، حتى استجاب الوزير أبو لبة لاقتراح آمال ودعاها لاشغال منصب وزير الاقتصاد الوطني. تقول زماعرة: «انتقلت من أرض الواقع أحمل هم

الشباب الى الوزارة ولكنني اليوم وانا أنهي هذا الاسبوع الحافل أحمل هم الوزارة للشباب لندمج هذين الهمين مع بعضهما البعض لنرى كيف يمكننا التخلص منهما!».

«حياة وسوق» كان له لقاء مع آمال زماعرة بعيد انهاء لمنصبها البديل، في ما يلي نصه:

مر اسبوع كامل وانت برفقة وزير الاقتصاد الوطني د.حسن أبو لبة، تحمليين صفة وزير الاقتصاد الوطني بالمبادلة، كيف تقيمين هذه التجربة الفريدة من نوعها؟

هي تجربة رائعة ومميزة وفرصة لأن أكون على اطلاع على مهام الوزير ووظائفه عبر ملازمة د. حسن أبو لبة. ليس ذلك فقط بل اني ساهمت بالقيام بجزء من أوار الوزير بعد الاطلاع عليها، وهي كانت تجربة ناجحة، والوزير أعطاني فرصة لأن أطلع على البريد الوارد حتى قبل أن يطلع عليه الوزير. كنت أقوم بتقييم القرارات والاجراءات التي تتعلق بشؤون الوزارة التي يحملها البريد، وأرد عليها. ومرافقة د. حسن اعتبرها مرافقة لانسان ولشخصية فريدة من نوعها لما يحمله من صفات أهمها انه جدي ملتزم.

ما الذي أضافه لك المنصب الوزاري رغم انه مؤقت؟

حقيقة استفدت الكثير من بينها الاطلاع على مهام الوزير وأهمية أن يكون الوزير صارما وأهمية الوقت وانعكاس قرارات الوزير وتصرفاته ومسؤولياته وأثرها.

وقد أخذت صورة عن قرب عن الوزارة وأصبح عندي المام أكبر بماهية عمل وزارة الاقتصاد الوطني. فنحن شباب ونحمل طموحا وطاقات ورغبات ومطالب كثيرة، ولكن ما امكانية تنفيذ هذه المطالب على أرض الواقع؟ هذا ما منحني اياه هذه التجربة. فاليوم أنا لا أناشد فقط وأطالب بما أرغب في الحصول عليه، بل صارت عندي جزئية من المعرفة والاطلاع. الاسبوع غير كاف للاطلاع الكامل على وزارة الاقتصاد، ولكن اطلعت جزئيا على الوزارة ومكانتها على أرض الواقع. وحتى نحقق مطالبنا كشباب يتوجب علينا الوقوف



وزيرة الاقتصاد البديلة آمال زماعرة تتحدث للزميل ابراهيم ابو كامش

الصعوبة بمكان تقييم عمل الوزير، فهو يتعرض لضغوطات كثيرة أثناء عمله اليومي، بالإضافة الى انني لم أكن محظوظة باسبوعي نظرا لوجود ضغط استحقاق ايلول واقامة الدولة والذي قد يكون حد من نشاطي.

ولكنني تناقشت مع الوزير بموضوع آخر وهو ما كنت أود العمل بموجبه، ضمن خطتي ورؤيتي خلال الاسبوع التي وضعتها فور وصولي مكتبي في مبنى الوزارة، وما هي الامور التي أسعى الى تحقيقها خلال الاسبوع وبناء على ماذا تم اختيارها وكيف يمكنني تحقيقها، ولكن كما قلت لحظي السيئ انني تسلمت مهمتي الوزارية قبل اسبوع من استحقاق ايلول.

كانت رؤيتي تمكين وتعزيز علاقة القطاع الخاص بالشباب ومحاولة دمج فكر الشباب مع امكانيات القطاع الخاص وخطتي الاستراتيجية كان من المتوقع أن تمكننا ربما من تشغيل عدد محدد من الشباب الخريجين واعطاء فرص اكبر لهم لا سيما ان القطاع الخاص يتميز عن غيره من القطاعات بكبر طاقاته وقدراته وجودته.

وكان هذا هدفنا ولكن للأسف كانت الخطة مقسمة الى قسمين جزء منها زيارة الجامعات والالتقاء بعدد من الشباب وجزء منها زيارة القطاع الخاص وبحث استراتيجي تمكين هذين القطاعين.

ولكنني انتظر وعد الوزير د. أبو لبة لي بأن نبقي فعلا على تواصل لتنفيذ ذلك، وقد قال لي د. أبو لبة: سنستمر في التواصل معا فان لم تكوني وزيرة بالمبادلة سنتواصل معك كمواطنة موجهة لي دعوة مفتوحة لحضور بعض الاجتماعات بالإضافة الى التواصل في الزيارات الميدانية للقطاع الخاص ومؤسساته وشركاته.

بعد هذا الاسبوع، هل تتمنين أن تكوني وزيرة فعلا، وبالذات وزيرة اقتصاد وطني؟

هو طموح كل انسان، أكيد أتمنى أن أكون وزيرة اقتصاد وطني. كنت أجهل أشياء كثيرة، وقد يكون لي فرصة اليوم في تحقيقها أو انجازها، يعني ما نطمح اليه في مناصبنا نراه انجازا ونطمح للمزيد من الانجاز، هذا ما أطمح اليه.

أمام أمرين وهما: أولا تحديد مطالبنا، وثانيا، الاجابة على السؤال: بناء على ماذا نطالب.. عبر تشخيص الوضع على أرض الواقع ومدى امكانية تحقيق ما نطالب به. هذا ما تمكنت من ادراكه والاستفادة منه خلال تجربتي.

حملت هم الشباب للوزارة، كيف سينعكس هذا الهم في برامجها وخطتها وسياساتها؟

لم أحقق الغاية من تسلمي مقاليد الوزارة لان اسبوعا واحدا غير كاف لدمج هموم وتطلعات الشباب في برامج وخطط الوزارة، بالإضافة الى جهلي بمهام الوزارة وواقعها. كنت أمل لو رافقت الطاقم لمدة شهر قبل تسلمي المنصب الوزاري، لكان من الممكن أن أحقق شيئا أكبر، ولكن ضيق الوقت والضغط ما بين التزاماتي الشخصية والتزامات الوزير بأمر أخرى، قللت من آفاق الانجاز... ولكنها بالمجمل كانت تجربة ناجحة.

انتقلت إلى أرض الواقع أحمل هم الشباب الى الوزارة ولكنني اليوم وانا أنهي هذا الاسبوع الحافل أحمل هم الوزارة للشباب لندمج هذين الهمين مع بعضهما البعض لنرى كيف يمكننا التخلص منهما.

هل اتخذت أي قرارات كوزيرة بديلة، وهل استشرت الوزير قبل اتخاذك ذلك القرار؟

لم أتخذ أي قرار بشكل كامل، رغم ذلك كان الوزير أبو لبة لا يسمح بدخول البريد اليه قبل أن يمر علي، فكنت أرد على البريد وكان يقيم من بعدي هذه الردود، وكان يصادق على ما يراه مناسباً، وأحيانا كنت اتناقش مع الوزير بشأن الملاحظات التي كان يسجلها على البريد الوارد.

كيف تقيمين أداء وزير الاقتصاد الوطني؟

ان اطلاعي لمدة اسبوع غير كاف، ولكن الوزير د. حسن أبو لبة انسان ملتزم ودقيق بمواعيده ويسعى فعلا الى تحقيق انجازات. استطيع اعطاء تقييم كاملا لو كنت على اطلاع على عمل وأداء وزراء آخرين سابقين، فالدكتور أبو لبة هو الوزير الوحيد الذي تثقيته وهو الوزير الاول الذي اعتنيت بمهامه، وبالتالي من

مؤشر القدس يعزز نفسه حول مستويات دعم جديدة

السوقية - شركة الاتصالات الفلسطينية PAL-TEL بنسبة 0,19٪ ليغلق عند المستوى 5,18 دينار من خلال تعاملات بقيمة 0,53 مليون دولار، جاءت من خلال تحركات ضيقة لم يتجاوز مداها الثلاثة قروش.

أبلغت قيمتها 61 ألف دولار، فيما تراجع سهم بنك الاستثمار الفلسطيني PIBC بنسبة ملحوظة بمقدار 6,86٪ مسجلاً أكبر نسبة انخفاض في البورصة من خلال تعاملات لم تتجاوز قيمتها 32 ألف دولار. وارتفع سهم أكبر شركة من حيث القيمة

BOP- إلى 0,77 مليون دولار، بينما أغلق السهم مستقراً عند المستوى 3,00 دولار دون أي تغيير. في نفس القطاع، استقر سهم البنك الإسلامي الفلسطيني ISBK أيضاً في نهاية الأسبوع عند المستوى 0,84 دولار من خلال تعاملات متوسطة

أغلق مؤشر القدس عند المستوى 482,56 نقطة مرتفعاً بمقدار 0,80٪ الأسبوع الماضي تزامناً مع ارتفاع في قيمة التعاملات مقارنة بالأسبوع الذي سبقه بنسبة 16,15٪، أثر تداول 1,98 مليون سهم بقيمة 4,08 مليون دولار. وقال تقرير تحليلي صادر عن شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية استمرار حالة الغموض التي تسيطر على معظم العناصر المكونة للاقتصاد الفلسطيني أوقت بورصة فلسطين في دائرة المروحة الأسبوع الماضي والتي تفاعلت معها عوامل العرض والطلب بصورة جيدة مشكلة قواعد ومستويات دعم جديدة كانت قد هوت إليها في الأسبوع السابق. في نفس السياق، رفعت بضع صفقات في قطاع الصناعة من قيمة تعاملات البورصة، فيما وصلت الأسهم القيادية تصدرها لقيم التداولات رغم بطئها وصعوبة تكوين فكرة عن اتجاه السوق. وعلى صعيد آخر، تتوارد مؤشرات جديدة عن جاهزية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والمؤسسات بشكل خاص، منها ما أعلنه جهاز الإحصاء المركزي عن النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2011 بنسبة 7,1٪ مقارنة مع الربع الأول من العام 2011، بالإضافة إلى تصريح محافظ سلطة النقد عن جاهزيتها للتحوّل إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات والواجبات.

وسجل سهم أكبر شركة استثمارية من حيث القيمة السوقية - شركة فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO - أعلى نسبة مكاسب لهذا الأسبوع، بعد أن ارتد مرتفعاً من أدنى مستوى له خلال عام محققاً ارتفاعاً بمقدار 5,71٪ ليغلق عند المستوى 1,11 دولار، مدعوماً بعمق طلبات شرائية زخمة حول مستوى دعمه الجديد، جاء ذلك من خلال تعاملات بلغت قيمتها 0,47 مليون دولار. ونشطت تعاملات تعاملات قطاع البنوك والخدمات المالية الأسبوع الماضي حين وصلت قيمة تداولات سهم أكبر من حيث القيمة السوقية - بنك فلسطين

المؤشرات القطاعية

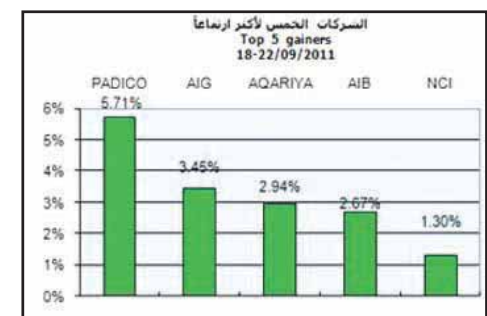
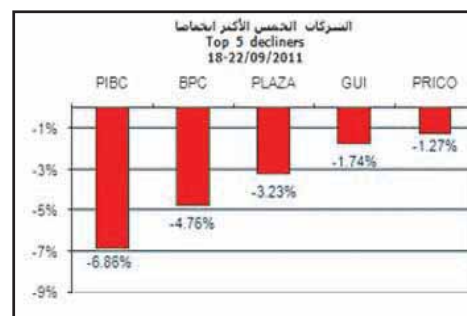
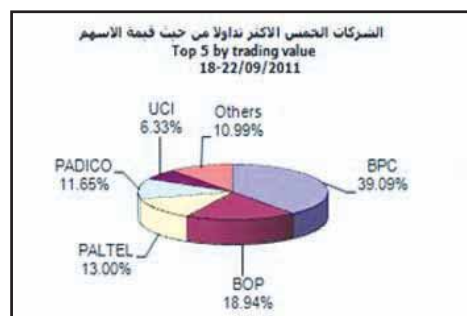
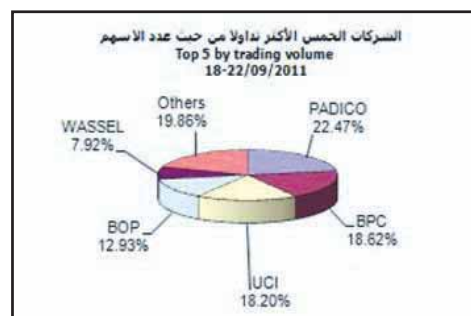
المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير	(%)
القدس	482.56	478.73	3.83	0.80
العام	252.52	251.71	0.81	0.32
البنوك والخدمات المالية	96.41	96.78	-0.37	-0.38
الصناعة	66.89	67.78	-0.89	-1.31
التأمين	44.32	44.36	-0.04	-0.09
الاستثمار	22.92	22.18	0.74	3.34
الخدمات	49.14	49.14	0	0.00

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي

(%)	2011/09/15-11	2011/09/22-18	
32.13	1,498,591	1,980,159	عدد الأسهم المتداولة
16.15	3,513,536	4,080,878	قيمة الأسهم المتداولة (\$)
-13.03	944	821	عدد الصفقات
0.00	5	5	عدد جلسات التداول
0.33	2,758,793,725	2,767,761,735	القيمة السوقية (\$)
16.15	702,707	816,176	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (\$)

إحصاءات القطاعات

القطاع	الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة	عدد الصفقات	القيمة السوقية
البنوك والخدمات المالية	8	406,899	899,400	198	595,233,729
الصناعة	10	388,741	1,624,482	63	218,893,666
التأمين	7	44,060	19,800	45	98,195,804
الاستثمار	9	824,132	753,104	279	439,558,331
الخدمات	12	316,327	784,092	236	1,415,880,204
المجموع	46	1,980,159	4,080,878	821	2,767,761,735



شعاره: العمل ثم العمل من اجل البقاء

محمود الخزندار... الطبيب الذي أدمن النجاح!

شخصية العدد

حياة وسوق
حسن دوحانرغم تخصصه
وعمله في مجال
الطب، إلا أن ذلك
لم يمنعه من إنشاء

وتطوير مشاريع عائلته في الزراعة والمقاولات والصناعة والاستيراد والتصدير وتعبئة وتوزيع المواد البترولية، ولم يركن إلى ميراثه بل عمل مع أشقائه على التوسع في العمل وفتح مجالات أخرى، وتأهيل الجيل الثالث من العائلة لتعلم أجياديات العمل الاقتصادي بمجالاته المختلفة.

الطبيب محمود الخزندار ساهم تعليمه الجامعي في مجال الطب، ثم الحصول على بكالوريوس الحقوق في قدرته على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، ليصبح نائب رئيس جمعية أصحاب شركات الوقود والبترول في قطاع غزة، ونائب رئيس مجلس إدارة أبناء الشيخ هاشم الخزندار للتجارة والصناعة والمقاولات.

تعرضت نشاطاته الاقتصادية لخسائر كبيرة خلال فترة الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي، ولكن بمثابرة وإرادة قوية استطاع مواصلة طريقه نحو النجاح وتخطي كل العقبات والعراقيل.

نشأ في أسرة اقتصادية متدينة، فوالده خريج جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة، وينظر إلى المرأة على أنها مخلوق مغلوب على أمره في هذا المجتمع الذكوري. يرفع شعار العمل ثم العمل من اجل البقاء، وعدم ترك متسع من وقت دون عمل.

بداياته

كانت بداية نشاطه الاقتصادي بعد تخرجه من الجامعة، وذلك بالتكاتف مع إخوته بتطوير وتحديث موروثهم البسيط من معرفة صناعية وتجارية من والدهم رحمة الله وما تركه من ارض زراعية، ومصنع يدوي لإنتاج البلاط إضافة لاسم كبير واحترام وثقة بين التجار المحليين.

عمل مع اخوته على الحفاظ على مصنع والدهم وتطويره ليواكب احداث المصانع في البلاد مع استمرار المحافظة على أفضل شروط ومواصفات الجودة الفلسطينية والإسرائيلية، بعدها انطلق نحو التوسع الأفقي في مجالات عدة منها الزراعة والتصدير الصناعي والزراعي والاستيراد للمواد الخام واستيراد الآلات والمعدات ثم التوجه لتجارة واستيراد الكراميك والبورسلان، وإنشاء معرضين متخصصين لهذا النشاط، ومحطة تعبئة الغاز، وخط نقل للغاز وتوزيعه، إضافة إلى عدد من محطات تعبئة الوقود، وتجارة الزيوت المعدنية، والاهتمام بالمقاولات.

وأدى نجاح التجربة العائلية في تلك الأعمال إلى زيادة الروابط الأسرية، واستمرار التوسع وتجديد الأنشطة وامتدادها ليشمل الجيل الثالث من الأسرة



د. الخزندار بعيداً عن الاقتصاد، في غرفة الطوارئ

تعبئة الغاز والوقود وصناعة البلاط والتجارة العامة، ويساعده في عمله ابنه الأكبر بعد تخرجه من كلية الهندسة المدنية من مصر.

علاقاته الاجتماعية

ونظراً لطبيعة عمله كطبيب فان علاقاته الاجتماعية متميزة لأنه دائماً يكون بمواجهة الجمهور، وأما علاقاته الأسرية فيصفها بـ «الجيدة» كحد أدنى مع عدم المقدرة على تخصيص أي وقت للتواصل الاجتماعي إلا بحدود ضيقة بسبب تعدد نشاطاته وأعماله.

تأثير الحصار والانقسام

وكبقية رجال الأعمال والمواطنين ساهم الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في إلحاق الضرر بمصالحهم، فقد تعرضت أعمال الخزندار لأضرار بالغة منها وقف المقاولات، وتعطيل كافة المعدات، وتوقف الصناعة لأكثر من أربعة أعوام بسبب منع المواد الخام، وتوقف اعمال البناء، كذلك منع نقل الأموال من وإلى غزة، وتقنين الوارد من الوقود والغاز والعمل بصورة متقطعة لمدة أربعة أعوام، إضافة إلى الدمار المباشر الذي أصاب ارض الشركة الزراعية بمنطقة السودانية بمساحة 56 دونما، وتدمير جزئي لمحطة الغاز ومحطتي وقود وذلك بالاستهداف المباشر، وتجريف مخزن الشركة ومساحته 10.5 دونم الواقع على الخط الشرقي بما يحوي من بضائع، وقصف مبنى التميز للجامعة الإسلامية أثناء إنشائه كمقولة للشركة، وأضرار أخرى متفرقة أصابت ناقلات الشركة وسياراتنا الشخصية ومنازلنا، بحيث يصعب تقدير الأضرار المباشرة وغير المباشرة والتي تقدر ما بين 3 إلى 5 ملايين دولار.

الاقتصاد والحصار

ويرى الخزندار أن عجلة الاقتصاد ما زالت مترنحة في قطاع غزة ولم تتعاف لاستمرار سياسة الحصار،

صرف التعويضات اللازمة لإعادة التشغيل.

نشأته

نشأ الطبيب محمود الخزندار في أسرة محافظة متدينة من أب خريج جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة من سكان غزة حي بني عامر، وأم متعلمة تنحدر من عائلة من يافا كان والدها محامياً وهاجر مع أفراد عائلته عام 1948 إلى لبنان حيث يقيم من بقي حياً في بيروت وقد توفي الوالدان رحمهما الله عام 1979.

وتتكون أسرته من ستة أبناء ومثلهم بنات جميعهم أكملوا تعليمهم الجامعي ومنهم أختان حاصلتان على درجة الدكتوراة، والثالثة على درجة ماجستير بالأحياء، بينما استشهد شقيقه الأكبر في الجولان 1970 ويرقد في مقبرة الشهداء بدمشق، وتوفي الأخ الثاني بحادثه طرق 1984 تاركا ثلاثة أبناء وابنة واحدة.

أنهى الدراسة الابتدائية بمدرسة الكرمل، والمرحلة الإعدادية في مدرسة اليرموك، والثانوية في مدرسة فلسطين، ثم حصل على بكالوريوس الطب من جامعة عين شمس بالقاهرة 1983، ثم دبلوم الأمراض الصدرية من جامعة كارديف بانجلترا 1988، وتخصص في طب الأسرة من جامعة بن غوريون-بئر السبع 1992، وأخيراً حصل على ليسانس الحقوق من جامعة الأزهر بغزة 2003، ويعمل أخصائياً في الأمراض الصدرية والباطنية ومناظير الشعب الهوائية في مجمع الشفاء الطبي.

التعليم وأثره على نشاطه الاقتصادي

وساعده تعليمه الجامعي في عمله الخاص من خلال اتخاذ القرار الملائم وخاصة دراسة الحقوق وإجادة اللغة الانجليزية، ويقيم الخزندار تجربته في عالم المال والاقتصاد بأنها بداية الطريق نحو تحقيق كل ما يتمناه، ولكنه سعيد بما حقق في مجالات المقاولات والاستيراد والتصدير وتطوير محطات

مع المحافظة على الاسم والسمعة التجارية وتماسك الإرث العائلي حتى بعض العاملين لدى الشركة امتد بهم الحال ليشمل أكثر من جيلين.

ويفسر الخزندار النشاطات الاقتصادية في الوطن وخاصة في غزة بأنها نشاطات أسرية لصعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وندرة الموارد وخاصة رأس المال والائتمان والتمويل والقروض، والتقلبات الأمنية، وعدم الاستقرار القضائي، وفقد القدرة التنفيذية للقرارات القضائية ما يحدد قدرة أي شخص أو مجموعة على إنشاء أي نشاط اقتصادي وهذه الظروف كبلت معظم البدايات الاقتصادية والتوسع في الاستثمار وحتى استمرار العمل بسبب معاناة مستمرة نتيجة للأعمال الإسرائيلية من حصار ثم قصف وتدمير وتجريف وإغلاق المعابر لمنع تدفق المواد الخام والمصنعة وحتى قطع الغيار والصيانة وحروب اخرها ما يسمى بالرصاص المصوب مع إهمال حكومي واضح في



د. الخزندار خلال أداء مناسك العمرة

الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

العقوبات والاحتجاجات أثرت على الاقتصاد السوري

اعتبر وزير المال السوري محمد جليلاتي ان نسبة النمو تراجعت حوالي 1٪ بسبب موجة الاحتجاجات التي تعصف بسوريا وأقر بأن عقوبات الاتحاد الاوروبي ستؤثر على الاقتصاد.

وقال جليلاتي في تصريح صحفي «الآن، معدل النمو يفترض ان يستقر عند حوالي 1٪ بسبب الأحداث.. ربما بين 1 و2٪». وأضاف ان الاقتصاد السوري شهد نسبة نمو بلغت 5,5٪ في 2010، وتوقع ارتفاعا بنسبة 3٪ لاجمالي الناتج المحلي العام المقبل.

تراجع مفاجئ للناتج الصناعي البريطاني بسبب النفط

أظهرت بيانات رسمية تراجعاً مفاجئاً للإنتاج الصناعي البريطاني في تموز رغم زيادة متواضعة في إنتاج المصانع وذلك بسبب انخفاض في استخراج النفط والغاز. وتنبئ الأرقام ببداية ضعيفة للصناعة البريطانية في الربع الثالث من العام ما يلقي بظلال من الشك على ما إذا كان الاقتصاد سيقف على قدميه مجدداً بعد تسعة أشهر من انعدام النمو تقريبا.

وقال مكتب الاحصاءات الوطنية إن الناتج الصناعي انكمش 0.2 بالمئة في تموز بعد قراءة مستقرة في حزيران بينما كانت توقعات المحللين لشهر آخر من عدم التغير.

سنغافورة ترجح حدوث ركود عالمي

قال وزير مالية سنغافورة إن حدوث ركود عالمي «أرجح من عدمه» نظراً لأن الاقتصادات الأميركية والأوروبية تتحرك بوتيرة «واهنة». وأبلغ الوزير ثارمان شانموجاراتنام مؤتمراً أن العالم الآن «دخل مرحلة تشهد حلقة مفرغة» من فقدان ثقة المستهلك ما يثني الشركات عن الاستثمار. وقال ثارمان «آسيا لن تكون بمعزل عن تباطؤ عالمي». ويعتمد اقتصاد سنغافورة بدرجة كبيرة على التجارة العالمية.

ميزانية حكومة لبنان سترتفع 15٪ العام المقبل

قال وزير المالية اللبناني إن ميزانية الحكومة لعام 2012 سترتفع حوالي 15 في المئة وإن العجز لن يزيد على ثلاثة مليارات دولار في أفضل الأحوال. وقال الوزير محمد الصفي لوكالة رويترز «سترتفع الميزانية بنحو 15 في المئة. لن يزيد العجز على ثلاثة مليارات دولار في أفضل الأحوال. لذا سوف نقترض». ولم يدل بمزيد من التفاصيل.

سوريا تعلق استيراد السيارات وبعض الكماليات

قررت سوريا تعليق استيراد السيارات وبعض الكماليات، كما اعلن وزير الاقتصاد والتجارة السوري الذي برر هذه الاجراءات برغبة الحكومة في المحافظة على احتياطي العملات الصعبة. ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن الوزير محمد نضال الشعار قوله «في اطار اتخاذ الاجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المنتجات المحلية، اعتمد مجلس الوزراء قرارا يقضي بتعليق استيراد بعض المواد التي يزيد رسمها الجمركي على خمسة بالمئة ولمدة مؤقتة وذلك باستثناء بعض السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن ولا تنتجها الصناعة المحلية».

واضاف الوزير في تصريح للصحفيين عقب جلسة مجلس الوزراء ان القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء حول «تعليق استيراد المواد... التي تشمل بمعظمها الكماليات والسيارات السياحية يهدف إلى الحفاظ على مخزون البلد من القطع الأجنبي...». وأضاف ان هذا القرار «وقائي ومؤقت وسيسهم في تنشيط العملية الإنتاجية من خلال اعطاء الفرصة للمصانع لإنتاج السلع التي توقف استيرادها وبالتالي خلق فرص عمل جديدة او اعادة تشغيل العمال في بعض المصانع التي توقفت عن العمل».

نشأ في أسرة متدينة من أصحاب الأعمال وفي جعبته أربع شهادات جامعية



د. محمود الخزندار مع أسرته

ما هي اهتماماتك؟

الأخبار، والمطالعة بمجالتي العلمية، والمشاركة بورشات العمل المتخصصة وذلك لتطوير أعمالي.

هل لك اهتمامات رياضية؟

نعم السباحة قليلا.

أي الفرق تشجع؟

طبعاً برشلونة، وأحياناً الزمالك حسب الظروف.

ما هي رؤيتك للمرأة؟

مخلوق مغلوب على أمره في هذا المجتمع الذكوري المريض.

كيف تنتقي أصدقاءك؟

المعارف كثر، ولكن الأصدقاء قليل، ببساطة يجب أن تتقارب الطبائع والفكر والتوجه..

ما هو شعارك في الحياة؟

يجب أن أعمل ثم أعمل لأبقى، وألا اترك متسعاً أو وقت فارغ لان العمر قصير يجب استغلال كل لحظة منه.

ما هو أول شيء تفعله عندما تصحو من النوم؟

الوضوء والصلاة، مع سماع ما تيسر من الأخبار المحلية والعالمية.

هل لك اهتمامات في القراءة؟

نعم ولكن حسب ما تيسر من الوقت.

بطاقة شخصية:

الاسم الرباعي: محمود هاشم نعمان الخزندار

تاريخ الميلاد: 26 كانون الثاني 1960

مكان الميلاد: غزة - فلسطين

البلد الأصلي: غزة

المؤهل العلمي: بكالوريوس الطب من جامعة عين شمس بالقاهرة 1983، ثم دبلوم الأمراض الصدرية جامعة كارديف بانجلترا 1988، وتخصص طب الأسرة جامعة بن غوريون-بئر السبع 1992، وأخيراً ليسانس الحقوق جامعة الأزهر بغزة 2003.

الحالة الاجتماعية: متزوج وله خمسة من الأبناء منهم أربعة أولاد.

اسم الزوجة ومؤهلها وعملها: روضة رجب الخضري - ثانوية عامة.

تاريخ الزواج: تشرين الأول 1985

والإهمال من المسؤولين في الحكومة الفلسطينية والتي كان يفترض إعلان قطاع غزة منطقة منكوبة الأجدر بالرعاية مع حصولها على اغتياقات المناطق المنكوبة وليس الإهمال من كافة الأطراف بانتظار المصالحة والعودة بتمويل إعادة الإعمار مع استمرار استنزاف ما تبقى من الاقتصاد الهزيل لدى سكان القطاع، وعبر عن أمله بان تجلب المصالحة بعض الأموال سواء الفلسطينية أو من الدول المانحة لإعادة النشاط الاقتصادي وتوجيه الإهتمام مرة أخرى لخدمة القطاعات التجارية المختلفة مع الضغط لفتح المعابر.

جوانب شخصية واجتماعية:

هل لك هوايات معينة تمارسها؟

القراءة والكتابة ومتابعة الأخبار والسباحة.

ما هي أجمل لحظة في حياتك؟

سؤال صعب ولكن لحظات قليلة منها الصحو الفلسطينية برفض الاستعمار والانتفاضة الأولى. والثانية، أول رد عربي على الاعتداءات الإسرائيلية باستهداف العمق الإسرائيلي كرد بالمثل. اندلاع الثورات والصحو العربية والتي توج بعضها بالنجاح باتجاه التصحيح والديمقراطية. عودة منظمة التحرير بداية باتفاق غزة أريحا.

كيف تعضي وقتك بعيداً عن العمل؟

ليس هناك كثير من الوقت خارج العمل لبذله خلاف أوقات الراحة.

ماذا كان حلمك عندما كنت صغيراً؟

تمني امتلاك القوة بالعلم والمعرفة والتدريب لحماية أهلي ومجمعي الصغير، وهو جزء من الوطن الكبير، وان استطيع أن اخذ حقوق شعبي ونفسي وأسرتي من المحتل الغاصب.

ما هو تعريفك للنجاح؟

أي تقدم ولو بسيط تجاه تحسين الأوضاع المادية أو العلمية أو العملية شريطة أن يكون هذا التغيير هادفاً ومستمرًا.

ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

المحاولة تلو الأخرى، وعدم اليأس والخنوع واستعجال الغنائم قبل المغارم مع استغلال الوقت وعدم إهداره، ومحاولة التعلم قدر الاستطاعة مع وضع هدف نصب أعينهم باستمرار محاولة تحسين المستوى العلمي والفني مع أهمية استغلال فتره الشباب بالرياضة للحصول على انصب قدرات جسدية.

صنع في فلسطين.. أحذية مطرزة تبث الروح في صناعة تقليدية تحتضر



أحذية مطرزة في معرض الرجال في رام الله

حياة وسوق
نائل موسى

يمضي متجر ومشغل الرحالة للأحذية برام الله وهو يشق طريق الابتكار والعالمية في إغناء سوق الأحذية الجلدية بصيحات موضة وطنية جذابة، ليس آخرها سرعة (اصنع حذاءك بيدك اليوم)، وأحذية الحب العربية المبتكرة). ضمن مسيرة ثلاثة عقود رفض (الرحالة) خلالها دور التاجر النهم للربح وجري وراء الهام الفنان المبدع.

قبل 30 عاما انخرط عماد الحاج محمد ابن بلدة بيت فوريك بمحافظة نابلس في المهنة كتاجر مع شقيقه محمد بمدينة نابلس، عشق خلالها الصناعة على طريقته، فقرر عام 1985 ان يستقل في عملة وفتح متجرا اتبعه بأخر وانتقل إلى مدينة رام الله بعد أن اقتحم عام 1994 خط صناعة الأحذية في عصرها الذهبي حيث كان إنتاجها يعد من بين صادرات فلسطين المهمة.

قد لا يؤمن واضع عبارة (صنع في فلسطين) بالعربية على هذه الصناعة بمقولة «الحذاء يعبر عن شخصية وذوق منتعله» لكن تصاميمه الجديدة والمبتكرة دائما التي تقدم التراث مطرزا بالحريز وموشى بإكسسوارات بضمنها نوى «عجم» الزيتون بلمسات عصرية جذابة يتاح للزبون التحكم في شكلها ولونها ومكانها، تقود إلى ذات النتيجة.

ويفخر (الرحالة) بإنتاجه وهو يعرض نماذج منه بثقة لافتة ويقول ان منتجاته تصنع بأمر الأيدي الفلسطينية وهي «تواكب احداث الموديلات بل وتتفوق عليها بلمسات جمالية إضافية تشعر الزبون بتميز دائم»، ويعتقد ان صناعته أجود من الصناعات الأجنبية في هذا المجال وتضمن أفضل راحة بمطابقتها للمواصفات الطبية العالمية -الراحة للقدمين-.

ويعتد عماد بان محل ومشغل (الرحالة) أول من وضع على منتجه عبارة «صنع في فلسطين» باللغة العربية بطريقة صب على قالب بعد ان استخدمها بالانجليزية منذ عام 2005، ويعتبر نفسه انه قدم صيحات موضة وطنية، ومنها أحذية ملونة تختلف ألوان فردة الزوج منها عن الأخرى قبل 5 سنوات وهي صرخة لاقت رواجاً وإقبالا متواصلا، ومن صرعاته أيضا كتابة كلمة حب بالانجليزية على الأحذية التي نفذت الكميات منها ولا تزال محط الطلب.. البعض يشتريها لإظهار الحب وآخرون للتعبير عن رفضهم له بكتابته على أحذيتهم، كما يقول عماد.. واليوم يفكر في استخدام حروف الهجاء العربية في زخرفة الأحذية التي يصنعها وربما لتزيينها بكلمة حب بالعربية.

غير ان تميز الرحالة يبقى في إدخال التطريز التقليدي الفلسطيني المشهور في إنتاج نماذج متعددة الألوان والأشكال والتصاميم من الأحذية الأنيقة والمتينة التي تلبى وتروق حتى للأذواق المرفهة وكل ذلك بسعر معقول لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية تحت الاسم التجاري freedom الحرة.

وقد لا تكتفي زبونات بما يوفره من نعال مطرزة فيصطحبن مطرزات من شغل أيديهن لادخالها على أحذية يرغبن في امتلاكها وأخرى يأتين بقطع من شغل وحتى من أثواب أمهات لهذا الغرض.. ضمن مشروع يقر الرحالة بان فكرته في هذا الطراز كان ثمرة اقتراح صديق أستاذ في جامعة بيرزيت وزوجته وهي أستاذة في إحدى الجامعات الأميركية.

وينتقي الرحالة لمنتجاته الجلد الطبيعي المحلي او المستورد ذا الجودة العالية - نخب أول- والديباغة المتقنة (دون الإسرائيلي)، وكذا الحال مع النعل وباقي المواد الأولية والإكسسوارات، ولهذا فالأحذية التي يسوقها مكفولة لمدة عام كامل بسعر قد يزيد على نظيره للأحذية الصينية او الكورية من جلد صناعي بنحو 30% فقط.

وقلما يوجد زوج من الأحذية في المحل يقل سعره عن 100 شيقل (نحو 27 دولارا). فهذا ديدن الجلد

الأصلي وقد لا يقف عند حدود 250 شيقلا للزوج حسب طلبات الزبونات نسبة جيدة منهن أجنبيات تدهشن النوعية والأسعار الزهيدة لدرجة يطلق عليه الزبائن لقب (مجنون) والبعض يدفعون ثمنها باليورو بدل السعر المعروض به بالشيقل ويقولون إنها تستحق... وأكثر.

والأحذية الرجالية التي يكاد يفتقدها «الرحالة» فكرة قائمة بدأت معها محاولات لإنتاج أنواع طبية منها، لكن إنتاجها على نطاق تجاري لا يزال حلما يحول المال دونه وهو يفكر مليا بالاقتراض لأجل خط إنتاج للأحذية الرجالية.

اصنع حذاءك بيدك

وجديد الرحالة هو مشروع (اصنع حذاءك بيدك) وهنا الزبون يقترح او يبتكر التصميم والشكل واللون والمواصفات من بنات أفكاره والمحل يصمم وينفذ رغبته وهذا يطلق الطاقات الإبداعية الكامنة لدى الزبون... ووجود المشغل الجديد إلى جوار المحل يجعل الفكرة امرا واقعا.

وتحظى منتجات الرحالة باقبال جيد للغاية. والأجانب جزء مهم من الزبائن، وعن ذلك يقول عماد: «ربما نعجز في أحيان عن تلبية التواصي في وقت ملائم، لدي ثلاثة عمال مهرة، لكن المشكلة تكمن في وفرة الأيدي المدربة.. الفلسطيني بات يفضل الوظيفة على العمل في الحرف ويجنح للتعليم الأكاديمي بدل التعليم المهني والتقني».

وبخلاف الصعب والمتعثر الذي يواجهه قطاع صناعة الأحذية والجلود عموما في الأراضي الفلسطينية جراء سياسة الاستيراد المفتوحة وصعوبة التصدير، تطورت أعمال (الرحالة) لتواكب التطور في خدمة هذه الصناعة المميزة، لتصبح إحدى أفضل القنوات التصديرية لأحدث وأجمل الموديلات المنسوجة بأمر الأيدي.

اعتبرت صناعة الأحذية أهم الصناعات والحرف المميزة في فلسطين على مدار سنين. وتميزت هذه الصناعة بجودة عالية وذوق رفيع. وأفلحت رغم المعوقات الذاتية والموضوعية وفي مقدمتها الاحتلالية، في التحول من حرفة إلى صناعة قادرة على إنتاج أجود المنتجات، وأحدث الموديلات العالمية.

لم يتخلف الرحالة عن ركب التطور ولم يقف على أطلال العصر الذهبي الذي أخذ في التراجع وسط مخاوف من الانهيار جراء توقف او تعثر ما لا يقل عن 80% من نحو 1000 منشأة كانت مسجلة عام 2000 تشغل نحو 35 ألف عامل وتراجعت الان إلى 200 شركة مع 5000 عامل. بل وعملت على تصدير موديلات حديثة الى العالم العربي، والى الدول الأوروبية لفتح آفاق جديدة من الأسواق العالمية، وتمكنت مؤخرا من تصدير شحنة من إنتاجها المطرز إلى فرنسا.. يقول عماد: لكن مواصلة التصدير يحتاج إلى مال يعز توفره.. فتصدير 1000 زوج من الأحذية يحتاج إلى مغامرة بنحو 50000 دولار، وهو رقم فلكي بالنسبة لمالك الرحالة ينطوي على مقامرة.

يروج الرحالة انتاجه تحت اسم freedom «» وهي ماركة تجارية يعزتم إظهارها بالعربية، واللافت للنظر ان عماد اختار كلمة «حرية» ماركة لإنتاجه بعد مفاضلة مطولة مع اسم Prison - سجن - الذي خبره عماد سنوات طويلة إبان الاحتلال وعن التناقض الصارخ بين سجن وحرية يبرر انه في أحيان يقول المرء شيئا وهو يقصد نقيضه تماما.. كأن تقول لفتاة أكرهك وأنت تحبها بجنون، مثلما يجد أكثر من تفسير منطقي لشعار المحل الذي يمثل راحلة يحمل على ظهره الأثقال وهو رسم يذكر الفلسطيني بالرحيل والعنت والسعي إلى الراحة.

لم يكتف عماد في سعيه للتمييز بالخبرة التي كونها من ممارسة العمل، فدرس تصميم الأحذية على يد المصمم البارح في هذا الحقل «كركور بوغستان» في محل الأخير بحارة الأرمن في القدس وأجاد تفاصيل المهنة التي تتطلب دراسة جامعية أربع سنوات في 7 شهور وشاءت الصدفة ان يكون هو آخر طلاب «بوغستان» الذي توفي بعد شهرين من تخرج عماد.

ومكتب عماد الذي يستخدمه اليوم للتصميم أشبه بمرسوم فنان او مكتبة مثقف يعج باللوحات كما المتجر وبالكتب والتحف الفنية ويعتقد عماد ان هذه الأجواء الثقافية الفنية تحرك الإلهام وتطلق الإبداع ليجود بتصاميم مبتكرة تعين من يبحث عن التميز كي يجد ضالته حتى في الحذاء.

ويستمد عماد أفكارا لتصاميم جديدة من أشياء عادية، فمثلا قد الهتمته مصابيح مركبة مرة لإنتاج

تصميم مبتكر.. والورود والفراشات تلهمه، دون ان ينفي وجود من يساعده ويكشف عن سعيه إلى العمل مع مدربة سيرك أميركية ومهندسة كهربائية فلسطينية في حقل التصميم.

عاش عماد فترة في مدينة حيفا وأحب في عروس البحر فسمي ابنته البكر حيفا التي تدرس هندسة الديكور في جامعة النجاح الوطنية وتساعد في المتجر اما نجله حامد في الصف الثاني عشر (التوجيهي) فيساعده في المشغل ولديه ابنتان فيما يدين لرفيقة دربه التي تحملت مسؤولية إدارة المحل لسنوات في ظل غياب زوجها القسري.

ويعتقد عماد ان المشكلة تكمن في ان الزبون الفلسطيني لا يفهم معنى جلد أصلي، ويضيف: «نحن نفضل الجلد البقري السليم جيد الديباغة نخب اول وهذا يضيف 6 شواقل على كلفة إنتاج الحذاء وكذلك المادة اللاصقة للتطريز والبطانة، الزبون قد يتجه إلى حذاء من صنع صيني جميل المظهر من جلد صناعي يباع بـ 150 شيقلا، ولكن نحن نضمن جودة عالية وعمرا طويلا للحذاء وراحة للقدم أفضل حتى من الايطالي والتركي».

تميز الرحالة للأحذية بسعيه الى التجديد والابتكار بلمسات تراثية دفع طالبة فرنسية من جامعة السوربون تدعى «كليو» إلى كتابة رسالة الماجستير عنه.

ويعمل الرحالة اليوم على توفير مقاسات نعال جميلة من نمرة 34 الى 44 وهذه النمر غالبا لا تتوفر او تكاد للفتيات، بعد ان بث الروح في القبقاب التقليدي المصنوع من الخشب والجلد.

اعتقدنا ان الرحالة افرغ كل ما في جرابه بشأن الابتكارات في صناعة الأحذية، كان ذلك شعورا راودنا قبل ان يقدم لنا منفضة سجائر هي في الأساس حذاء جلدي بني من الجلد قال مازحا وانا أتحاشى نفض رماد سيجارتي فيها: «مش عاجبتك المتكة هذه ثمنها 120 شيقلا .. او علك تفضل عليها ام الـ 5 شواقل» أدهشتني الفكرة لدرجة لم يدهشني عماد وهو يقول: «انا لست تاجرا ولو كنت كذلك لذهبت إلى تجارة الصيني الرائجة هذه الأيام وحققت عندها بسهولة 3 أضعاف الدخل الذي حصل عليه.. الأمر بالنسبة لي هواية وفن مرتبط بتراث الوطن».